بسم الله الرّحمن الرحيم

May 1999. Issue No. 196
العدد ١٩٦، مايو ١٩٩٩م، محرم/ صفر ١٤٢٠ هـ

Voice of Bahrain
BM Box 6135, London, WC1N 3XX

صوت البحرين

نشرة شهرية تصدرها حركة أحرار البحرين الإسلامية

صوت الحركة الإسلامية في البحرين

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنّه لا يفلح الظالمون

الوساطات المطلوبة قبل تنصيب الامير

الهدوء الذي ساد البلاد في الشهرين الماضيين لا يعني انتهاء الازمة السياسية التي عصفت بالبلاد منذ ربع قرن تقريبا، ولا يمكن ان يستمر طويلا ما لم تعالج الاسباب التي ادت الى التوتر في بداية الامر. واذا كانت القضايا الاقتصادية مثل البطالة قد ساهمت في تكريس الازمة، فان القضية لم تكن ذات بعد واحد فحسب، بل تعددت ابعادها وبرز البعد السياسي كاقوى سبب لها. ويعتبر جمود النظام السياسي في البلاد أهم اسباب الازمة واخطرها واكثرها تفجرا خصوصا مع تعدد وجوه الاصلاح السياسي في البلدان الخليجية الاخرى. وبالتالي يواجه الامير الشيخ حمد القضية وهو يعلم ان حلها ليس سهلا الا اذا وجدت العقلية القادرة على التفاعل مع متطلبات الزمنية وتجاوز القوالب السياسية التي طبعت النظام السياسي في البلاد على مدى عقود متواصلة. وثمة مظاهر سياسية تقع على هامشها ولا تشكل جوهرها ومنها الاعتقالات التعسفية التي طالب الآلاف من ابناء البلاد، والظلم الاجتماعي والتمييز على اساس العرق والجنس والمذهب، وانتهاج سياسات بعيدة عن روح العصر ومنها سياسة إبعاد المواطنين بدون حق. هذه القضايا جميعا تمثل جوانب من مكونات الازمة السياسية الحاضرة، ويحتاج تحاشيها الى روح جديدة تتميز بالانفتاح والتسامح والرغبة في تجاوز عقد الماضي القريب والبعيد. وان قلوب ابناء البحرين لتعتصر الما كلما ذكر اسم بلادهم في قائمة الدول الاكثر انتهاكا لحقوق الانسان في العالم. فهم يتطلعون الى ان تكون البحرين رائدة في مجالات العلم والتقدم والحرية والعيش الآمن لمواطنيها. ولكن استمرار الصراع بين عقليتي التصفية من جهة والتسامح والحوار من جهة اخرى سوف يكرس حالة التوتر والاحتقان في البلاد.

في الشهر الماضي ورد اسم البحرين بوضوح في اثناء مداخلات المنظمات غير الحكومية خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف. وتكرر ذكر البحرين كبلد ينتهك حقوق الانسان على شتى الاصعدة، ويطالب حكومة البحرين بالكف عما تمارسه من سياسات قمعية احيانا وطائفية احيانا.وتطرقت منظمات اوروبية وامريكية وغيرها الى ظواهر الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج اطار القانون، بينما تطرق المقررون الخاصون حول التعذيب والاعتقال التعسفي والتعذيب، الى تقارير حافلة بالمعلومات والحقائق وجميعها يشير الى ان اوضاع البلاد الحقوقية لا تبشر بخير ما لم يحدث تغيير جوهري في فلسفة الاعتقال والعقاب والجزاء. وبدلا من تبني سياسات اكثر احتراما لحقوق الانسان والتعاون مع المنظمات الحقوقية غير الحكومية بروح منفتحة ومتعاونة، يقوم وفد البحرين الرسمي بالمزيد من التضليل والتهريج امام العالم، الامر الذي كشف ضعف منطق المستبدين امام حقائق الواقع. وما يزال ابناء البحرين يبحثون عن وضع سليم يستفيدون منه لتحسين صورة بلادهم في الخارج ولكن قوى التعذيب التي يترأسها ايان هندرسون تخوض حربا شرسة ضد محاولات الاصلاح، وتصر على ارتكاب الفظائع بحق ابناء البحرين. والتقارير التي وردت مؤخرا من مركز التعذيب بالحوض الجاف تتحدث عن تعرض المعتقلين الابرياء، وبينهم مئات الاطفال، لممارسات قمعية تشتمل على التعذيب بكل اشكاله.

وفي الدار البيضاء تبادل ناشطو حقوق الانسان في العالم العربي المعلومات حول ما يجري في بلدانهم ن انتهاكات لحقوق الانسان. وعلى مدى ثلاثة ايام متواصلة اقيمت الشهر الماضي ندوة مهمة شارك فيها ممثلون من خمس عشرة دولة عربية من بينها البحرين، وتحدثوا عما يجري فيها من انتهاكات لحقوق الانسان. وقدم ناشطو حقوق الانسان البحرينيين صورة واقعية لما يجري وراء القضبان، الامر الذي اثار اهتمام الحاضرين واستغرابهم. ودخلت البحرين الى جانب العراق وبلدان عربية اخرى كبلدان تمعن في امتهان حقوق الانسان. وعبر المراقبون عن اهتمامهم بما قامت به حكومة عبد الرحمن اليوسفي، رئيس الوزراء الاشتراكي، من خلال عقد هذه الندوة التي لا يمكن ان تعقد في اية عاصمة عربية اخرى. ولا يستبعد ان تمارس الضغوط بشراسة على الحكمة المغربية لمنعها من اقامة مثل هذه الندوات في المستقبل. ولكنها كانت على اي حال تجربة متميزة ومشجعة. واكدت ان الاستقرار الذي تتمتع به المغرب ناجم عن الشعور بالثقة لدى الملك المغربي الذي اهتم بحقوق الانسان وسمح بالانتخابات الاشتراعية وفتح باب الحريات. وهذا لا يعني ان المغرب ليس بها انتهاكات لحقوق الانسان بل يعني ان هناك توجها لدى الحكومة الجديدة بفتح صفحة جديدة في هذا المجال.

التتمة ص ٨

○ سادت الاوساط الشعبية حالة غير معتادة من الانتظار ترقبا للبرنامج الاصلاحي للامير الجديد، الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، الذي تولى مقاليد الحكم بعد وفاة والده في ٦ مارس الماضي. وبعد ان اعلنت المعارضة عن وقف الاحتجاجات لاعطاء الشيخ حمد فرصة مناسبة لتثبيت نفسه في منصبه الجديد، توقفت تقريبا كل الفعاليات الشعبية السلمية في البلاد، على أمل ان يقابل الشيخ حمد تلك المبادرة التي حظيت باحترام العالم وتقديره، بمبادرة طيبة تعيد الى البلاد اجواء الثقة التي تلاشت بسبب سياسات القمع والاضطهاد التي مارستها حكومة رئيس الوزراء منذ ربع قرن تقريبا. وفي هذه الاثناء انتشرت الاشاعات التي انطلقت اما من جهاز التعذيب الذي يشعر انه الخاسر الاكبر من وقف الاحتجاجات، او من جهات شعبية تأمل ان يتحقق شيء من الاصلاح السياسي وتعبر عن تفاؤلها بصوت عال، كما يقال. وقام الامير الجديد بتعيينات جديدة انحصرت في الوقت الحاضر بمناصب الديوان الاميري ومنها وزير للديوان ومدراء آخرون احدهم برتبة وكيل وزارة. وعين أخاه، الشيخ علي بن عيسى آل خليفة، وزيرا للديوان. كما عين نجله، الشيخ سلمان، وليا للعهد. وكان واضحا ان رئيس الوزراء اصبح في وضع صعب بسبب الحساسيات التاريخية بينه وبين ابن أخيه الذي اصبح اميرا. وتتحدث الاشاعات حول مستقبل رئيس الوزراء، وتسري تكهنات متباينة حول توزيع المناصب الوزارية في الحكومة الجديدة. الامر المؤكد ان عددا من رموز العهد القديم سوف يخسر موقعه في التشكيلة الجديدة المتوقعة بعد انتهاء فترة الحداد التي حددت بعد وفاة الامير بثلاثة اشهر تنتهي في ٦ يونيو المقبل.

○ ما تزال التكهنات تنتشر هنا وهناك حول ما يمكن ان يقوم به الامير الجديد بعد انتهاء فترة الحداد خصوصا في مجال الاصلاح السياسي. وتأمل المعارضة ان تكون دروس ربع القرن الماضي كافية لاقناع الامير الجديد بضرورة اتخاذ قرار شجاع يعيد الاوضاع الى ما كانت عليه قبل الانقلاب الذي قام به عمه رئيس الوزراء ضد دستور البلاد في اغسطس ١٩٧٥. وهناك جهات عديدة تطرح وجهات نظرها الى

للعائلة الخليفية الحاكمة يهمها استقرار حكمها على اساس دستوري، ومنها مستشارون معروفون بمواقف غير معادية للشعب وتطلعاته. وفي الوقت نفسه هناك عناصر من نظام التعذيب الذي أنشأه ايان هندرسون ورئيس الوزراء قبل اكثر من ثلاثين عاما تشير عليه بالاستمرار في سياسة القمع التي كرسها عمه. ويشعر المخلصون ان الفرصة مواتية للامير الجديد لاتخاذ قرار حازم وحاسم ينهي الازمة ويبدأ عهدا جديدا في البلاد يقوم على اساس الدستور وانتخاب المجلس الوطني، ويبدأ باطلاق سراح جميع السجناء السياسيين وفي مقدمته الشيخ الجمري، والسماح بعودة المبعدين. وهذه المطالب تشكل اجماعا وطنيا وتعتبر مطالب مشروعة ومعتدلة ومن شأنها ان تكرس حكم الامير الجديد على اسس دستورية متينة. اما اذا فاتت الفرصة فلا يعلم احد الا الله بما ستؤول اليه الامور.

○ استمرت خلال الشهر الماضي عملية الاعتقالات التعسفية بشكل أقل مما كانت عليه. وكان واضحا ان عناصر جهاز التعذيب يشعرون بالتوتر نتيجة لموقف المعارضة الذي يهدد مستقبلهم. وللتعويض عن جرائم الاعتقال توجه هؤلاء الى البطش بالمعتقلين خصوصا في سجن الحوض الجاف. ورشحت من ذلك السجن تقارير ترسم صورة قاتمة جدا لما يدور داخل جدران ذلك السجن. واستمرت كذلك محاكمات امن الدولة الجائرة بصورة استفزازية الامر الذي يؤكد ان قوى التعذيب ما تزال تعمل بقوة لاستفزاز المواطنين ومنع اي اصلاح سياسي.

○ استمرت سياسة الابعاد للمواطنين. ففي الشهر الماضي قامت السلطات بابعاد المواطن الشيخ حسن علي عبد الوهاب لدى عودته الى البلاد. وكان هذا المواطن طالب علم في مدينة قم الايرانية، ورجع الى البلاد بعد ان تم تجديد جواز سفره البحريني في السفارة البحرينية في طهران. ولكن سلطات المطار رفضت السماح له بالدخول واعادت ترحيله الى الامارات العربية. وكانت السلطات في وقت سابق قد استلمت مواطنا بحرينيا يعيش في الامارات العربية. وقالت التقارير انه تعرض لتعذيب شديد وما يزال معتقلا في سجن انفرادي.

وثائق دولية تدين حكومة البحرين

في جنيف اختتمت فعاليات الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وقد طرحت قضية البحرين على اعلى المستويات. فقد طرح المقررون الخاصون وفرق العمل المتخصصة في الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل خارج القانون تقارير موثقة عن الاوضاع السيئة التي تعاني منها حقوق الانسان في البحرين. وطالب اثنان من المقررين الخاصين هما المقرر الخاص حول الاعتقال التعسفي والمقرر الخاص حول التعذيب بزيارة البحرين للاطلاع على الاوضاع عن كثب، وهي المرة الاولى التي يحدث فيها ذلك. وكان هناك وفد من جهاز التعذيب البحريني يحاول يائسا تضليل المسؤولين الدوليين حول ما يجري في البلاد. وفي الوقت نفسه ساهمت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية غير الحكومية في تسليط الاضواء على ما يجري في البحرين بشكل أحرج الوفد الحكومي بشكل واضح. وتطرق اكثر من سبع منظمات دولية للوضع البحريني بشيء من التفصيل. وكانت هناك مطالبات عديدة لحكومة البحرين بتنفيذ وعودها بالسماح لوفد من لجنة الاعتقال التعسفي بزيارة البلاد ورفع التحفظ عن المادة ٢٠ من معاهدة التعذيب. وكان واضحا ان المقررين الخاصين والمنظمات غير الحكومية غير مقتنعين بردود الفعل الحكومية التي تضمنتها رسائلهم. وقال هؤلاء ان تلك الردود كانت عبارة عن شعارات مكررة تتحاشى مناقشة القضايا المحددة التي هي موضع التساؤل.

وفي ما يلي نصوص لبعض وثائق الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في ما يتعلق بأوضاع البحرين. وننقلها نصا ليطلع عليها الرأي العام بأمانة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
البند١١(ب) من جدول الأعمال المؤقت

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1999/39/Add.1
6 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسائل:
حالات الاختفاء والإعدام بإجراءات موجزة
الإعدام خارج القضاء والإعدام بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي

تقرير أعدته المقررة الخاصة، السيدة أسماء جاهنجير،
ويقدم عملا بقرار لجنة حقوق الإنسان ٦٨/١٩٩٨

إضافة
الحالات القطرية

٢٨- ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن حالات إعدام خارج القضاء وإعدام بإجراءات موجزة أو إعدام تعسفي، ناجمة عن إفراط قوات الأمن في استخدام القوة. وتتعلق غالبية هذه الادعاءات بحالات احتجاج أو تظاهر أو تجمعات دينية. وتلقت أيضا خلال الفترة قيد الاستعراض، بلاغات تفيد أن سوء المرافق الصحية وعدم توفير الرعاية الطبية السليمة داخل السجون قد أدت إلى وقوع حالات وفاة.

الرسائل الموجهة:

٢٩- أرسلت المقررة الخاصة رسائل تتعلق بانتهاك الحق في الحياة بالنسبة للأشخاص الثلاثة التاليين:

(أ) نوح خليل آل نوح، الذي تفيد التقارير أنه قد قبض عليه في ١٩ تموز/يوليو ١٩٩٨، في المنامة. ويدعى أن جثته التي تحمل آثار التعذيب، قد سلمتها وزارة الداخلية إلى أسرته بعد ذلك بيومين،

(ب) عبد علي جاسم عيسى يوسف، وهو سجين توفي بتاريخ ٨ آب/أغسطس ١٩٩٨، بعد أن أصيب بمرض التهاب الكبد الوبائي عندما كان محبوسا وحرم من الحصول على الرعاية الطبية المناسبة خلال سجنه.

(جـ) محمد الصباح، الذي تفيد التقارير أنه توفي بتاريخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، بسبب الإصابات التي أصيب بها من جراء اعتداء أحد أفراد قوات الشرطة عليه.

المعلومات الواردة من الحكومة:

٣٠ - قدمت حكومة البحرين إجابات على عدة رسائل كان المقرر الخاص قد أرسلها إليها في عام ١٩٩٧. ففيما يتعلق بحالة بشير عبد الله أحمد فاضل، الذي قيل أنه ضرب ضربا مبرحا أفضى إلى موته بواسطة قوات الأمن، قدمت الحكومة تقرير الصفة التشريحية وشهادة الوفاة اللتين يثبت منهما أن سبب الوفاة يرجع إلى تعاطي جرعة زائدة من المورفين (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣١ - وردا على حالة عبد الظاهر إبراهيم عبد الله إبراهيم، الذي تفيد التقارير أنه مات نتيجة الضرب المبرح من جانب قوات الأمن، قدمت شهادة وفاة تفيد أن سبب الوفاة يرجع إلى أنيميا حادة في خلايا الدم (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣٢ - وقدمت الحكومة أيضا تقرير الصفة التشريحية وشهادة الوفاة المتعلقتين بعلي ميرزا النكّاس، اللتين تنفيان نفيا قاطعا جميع الادعاءات التي قدمها المصدر. وتفيد المعلومات التي قدمتها الحكومة أنه مات من جراء مرض متعلق بالربو، وأنه كان تحت المراقبة الطبية الدقيقة. وكان يتلقى زيارات عائلية، وأنه دفن بواسطة أسرته في اليوم التالي لوفاته (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

٣٣- وتلقت المقررة الخاصة أيضا تقريرا من الحكومة عنوانه «التزام البحرين بقضية حقوق الإنسان». ويبين التقرير بالتفصيل الخطوات التي اتخذت من أجل كفالة حقوق الإنسان لمواطني البحرين وكذلك المؤامرة المدعى بها للإرهابيين المدعومين من جهات خارجية من أجل زعزعة استقرار البلاد. وأرسلت الحكومة أيضا خطابا إلى المقررة الخاصة وصفت فيه محاولة قامت بها جماعة مناهضة للحكومة لنشر دعاية كاذبة عن طريق بيان صحفي أصدرته (٥ أيار/مايو ١٩٩٨).

الزيارة المطلوبة:

٣٤ - بموجب خطاب مؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، طلبت المقررة الخاصة توجيه دعوة إليها لزيارة البلد حتى تتمكن من تقييم الوضع على نحو أفضل وإجراء تقييم مستقل للتقارير والادعاءات التي وصلتها. ومن شأن مثل هذه الزيارة أن تسمح بصياغة توصيات مناسبة للهدف المتمثل في تعزيز حماية الحق في الحياة على النحو الملائم.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
لجنة حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والخمسون
البند١١(د) من جدول الأعمال المؤقت

Distr.
GENERAL
E/CN.4/1999/60
13 January 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك مسألة استقلال القضاء، وإقامة العدل، والإفلات من العقاب

تقرير المقرر الخاص المعني باستقلال القضاة والمحامين السيد بارام كومارأسوامي

البحرين:

الرسالة الواردة من الحكومة:

٥٦ - في ٥ أيار/مايو ١٩٩٨، بعث الممثل الدائم لدولة البحرين لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف برسالة إلى المقرر الخاص ضمتها ترجمة لبيان صحفي وزعته الحركة الإسلامية لتحرير البحرين (حركة احرار البحرين) ومؤرخة في ٢٥ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وقد ادعى البيان الصحفي أن رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان طلب مرتين من وفد البحرين الذي شارك في جلسات اللجنة المذكورة وقف التعذيب والإذلال اللذين يتعرض لهما الشيخ الجمري. وأعلم الممثل الدائم المقرر الخاص بأن سعادة السيد جاكوب س سيليبي، رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجنة، لم يثر أبدا قضية الجمري، مع وفد البحرين خلال انعقاد الدورة بكاملها. وطلب الممثل الدائم إلى المقرر الخاص أن يلاحظ «مدى الأكاذيب والدعاية الصادرة عن هذه الجماعات الإرهابية التي تحاول بجميع الوسائل التلاعب بأجهزة الأمم المتحدة وأنظمتها».

الملاحظة:

٥٧ - يشكر المقرر الخاص دولة البحرين على هذه الرسالة وقد أخذ علما بمحتوياتها.

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٩

٢٩ مارس

● شعر المواطنون بخيبة الامل من عدم اطلاق سراح اي معتقل سياسي بمناسبة عيد الاضحى المبارك، التي كانت مناسبة ذهبية لمثل تلك المبادرة من قبل الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة. وكانت عائلات كثيرة قد أبلغت قبيل العيد بان ابناءها سوف يفرج عنهم بالمناسبة بشكل مؤكد، ولكن عدم حدوث ذلك أدى الى انزعاج كبير لدى المواطنين خصوصا مع اقدام عدد من الحكام العرب على اطلاق سراح مساجين في هذه المناسبة الطيبة. فقد أطلق اكثر من ٥٠٠ سجين في الاردن، واكثر من ٧٠٠ سجين في المغرب في اطار عفو ملكي في البلدين. وكان هناك امل كبير بان يبادر الامير الى تلك الخطوة، ولكن تقارير مطلعة ذكرت بان رئيس الوزراء اعترض بشدة على تلك الخطوة ورفض اطلاق اي سجين سياسي. وسرت الانباء بان عددا كبيرا من السجناء (يصل الى الالف) سوف يطلق سراحه ولكن شيئا من ذلك لم يحدث. وفي ضوء خيبة الامل تلك كانت اجواء العيد شاحبة جدا، فلم يحتفل المواطنون بالمناسبة في ما عدا اداء صلاة العيد وزيارة قبور الشهداء. وتمت مواساة عائلات المعتقلين والشهداء والتضامن معهم. وشوهدت سيارات الشغب تجوب الشوارع وتحاصر المقابر لمنع المواطنين من ارتيادها لقراءة القرآن.

● وكانت هدية جهاز التعذيب للمواطنين اعتقال المزيد منهم في الايام التي سبقت العيد. ففي ٢٠ مارس اعتقل من منطقة البلاد القديم الشاب حسين علي منصور، من منزله، وتمت مصادرة جهاز الكومبيوتر الذي كان لديه. وبعد تعذيب رهيب لمدة يوم كامل افرج عنه. وعلم من جهة اخرى ان الشاب حسين احمد حريم الذي اعتقل قبل شهرين من منطقة الهملة يتعرض لتعذيب وحشي على ايدي عناصر جهاز القمع. ومن الاساليب التي استعملت بحقه ربط رجليه بحبال وتعليقه من المروحة ورأسه يتدلى الى الاسفل، وضربه بالسياط حتى يبدا جسمه بالنزيف. وما يزال يتعرض لتلك المعاملة الوحشية.

● وما يزال شعور المواطنين يتسم بالانزعاج من تصرفات مجموعات خاصة بوزارة الداخلية تشعر ان مصلحتها في ابقاء الاوضاع متوترة في البلاد لاقناع الامير بعدم القيام باي اصلاح سياسي ينجم عنه انفتاح حقيقي. واستقبلت المعارضة خبر حدوث حريق بمحل للتحف القديمة بالمنامة بالتشكيك والريبة. وحسب التقارير التي نقلتها وسائل الاعلام فقد توفي شخصان في هذا الحريق الذي لم يعرف بعد ما اذا كان حدثا عفويا ام مفتعلا. وطالبت المعارضة بتشكيل لجنة عاجلة لتقصي الحقائق لمعرفة طبيعة الحريق واسبابه. وقد رفضت الحكومة في الماضي تشكيل اي لجنة للتحقيق في حرائق مماثلة، واكتفت بتوجيه الاتهامات، فيما كانت الاصابع تشير الى دور لمجموعات من جهاز الامن فيها. وشجبت المعارضة في الماضي كل اعمال العنف المفتعلة خصوصا التي تقوم بها قوات الامن. وكان المعارضة قد دعت الى وقف الاعمال الاحتجاجية بعد وفاة الامير السابق وذلك لاعطاء الامير الحالي فرصة لاخذ قرار الاصلاح السياسي المرتقب.

● كما علم ان الدكتور اكبر خليل زاير علي، اعتقل في دبي في ٢١ مارس وسلم الى جهاز التعذيب في البحرين. وطلب من اخته، ليلى، الحضور الى مركز التعذيب بالقلعة في اليوم التالي. كما طلب من اخيه حبيب، الذهاب الى القلعة أيضا، ولم يعرف شيء عن مصير الدكتور اكبر الذي سلمته حكومة دبي الى البحرين. وكان يعيش في دبي منذ اربع سنوات.

● واكدت تقارير مقلقة تعرض عدد من المعتقلين بسجن الحوض الجاف الى موجة تعذيب جديدة على ايدي اربعة من الجلادين هم: عادل الدوسري، علي خميس الرميحي، علي جيهام الزعبي، فهد عبدا لله الفضالة. كما منع المعتقلون من حقهم في الزيارات العائلية. ومن هؤلاء المظلومين: رضا احمد علي، احمد علي احمد، عبد الرضا ابراهيم حسين (من منطقة عراد)، منير مكي عبد الله ، احمد جمعة جواد، عبد الله احمد، جلال محمد احمد السميع (من اسكان عالي)، حسين محمد خير، حسين فتيل (بني جمرة)، قاسم محمد علي، عادل حسن علي (المعامير)، عقيل الخنيزي، محمد الساعاتي، محمد الصيرفي (المنامة)، قاسم جعفر عباس (كرانة)، عبد الزهراء علي، يحيى علي احمد، حسين البصري، خليل ابراهيم كويد، نبيل احمد حبيب، سعيد عبد الله، ابراهيم عبد النبي (سترة)، محمد جاسم (كرزكان)، السيد حيدر السيد محمد، السيد محمد السيد عبد النبي، علي احمد محمد (سار)، محمد حبيب (عالي)، هاني عمار عباس (النعيم)، نايف يوسف احمد (مدينة عيسى)، علي احمد حسن، عيسى يوسف (العكر)، عبد الله سليم (جدعلي)، اسماعيل عبد الله احمد، مهدي علي احمد (المقشاع)، ياسر عبد الحسين المتغوي (الدراز)، عبد الله حسن (سماهيج)، حسين احمد البوري (بوري)، خليل ابراهيم رضا، خليل عيسى علي،

٣١ مارس

● أصدرت الحكومة البريطانية اول تقرير سنوي قدمتة للبرلمان حول اجازات تصدير السلاح للدول ذات السجل السيء في مجال حقوق الانسان. ورحب الناشطون ضد تجارة الاسلحة بذلك التقرير ولكنهم اعربوا عن قلقهم من ان الحكومة ما تزال تصدر الاسلحة الى بعض الدول المنتهكة لحقوق الانسان. وصدر التقرير مشتركا بين وزارات الخارجية والدفاع والتجارة والصناعة. واكد التقرير المعايير الجديدة التي تقاس بها طلبات تصدير السلاح، وذكر ان هناك قانونا جديدا يمنع تصدير اجهزة التعذيب والالغام التي تستعمل ضد البشر. وغطى التقرير اجازات التصدير التي منحتها الحكومة في الفترة ما بين ٢ مايو ١٩٩٧(وهو اليوم الذي استلم فيه حزب العمال السلطة بعد فوزه في الانتخابات) و ٣١ ديسمبر ١٩٩٨. ورحبت منظمة «عالم آمن Safeworld»ت» المتخصصة في الشؤون الخارجية بالتقرير ولكنها طلبت المزيد من التفاصيل. وأعربت عن قلقها ازاء «تصدير اسلحة صغيرة لمناطق حساسة في افريقيا والشرق الاوسط، وخصوصا البلدان ذات السجل الاسود في مجال حقوق الانسان ومن بينها البحرين وسريلانكا وتركيا وزيمبابوي». وقال السيد بول إيفيس، رئيس المنظمة: «ان على اللجان (المختصة بحقوق الانسان) ان تثير تساؤلات حول تصدير اسلحة صغيرة لبلدان ذات سجل اسود في مجال حقوق الانسان مثل البحرين وسريلانكا وتركيا وزيمبابوي». وأشارت ارقام الحكومة التي وردت في التقرير الى ان الحكومة وقعت ١٩ ترخيصا لتصدير أسلحة الى البحرين خلال أول ثمانية شهور من حكم حزب العمال. واثار تصنيف البحرين ضمن اشد دول العالم انتهاكا لحقوق الانسان مثل تركيا اهتماما بالغا في الاوساط الاعلامية.

● وفي اطار الانتهاكات الفظيعة لحقوق الانسان اكدت التقارير ان الدكتور اكبر زاير علي دشتي الذي اختطف من دبي الاسبوع الماضي يتعرض لتعذيب شديد على يدي عادل فليفل. وذكرت تلك التقارير ان فليفل ذهب شخصيا الى دبي لاستلام هذا المواطن البحريني والمجيء به البحرين. ولم تتضح بعد تعقيدات هذه الجريمة التي اعتبرت «عملية خطف» في وضح النهار واعتداء صارخا على حرية ذلك المواطن الذي كان يعيش في دبي منذ اربعة اعوام.

● وذكرت الاحصاءات الرسمية ان اكثر من ٦٠ بالمائة من المواطنين تقل اعمارهم عن ٢٥ عاما. وقال الاحصاء ان عدد البحرينيين بلغ ٣٩١٠١٩ من مجموع ٦٤٢٩٧٢. وبهذا يعتبر الشعب البحريني شعبا شابا في اغلبه، ولكنه مع الاسف الشديد لا يحظى بحقوقه السياسية التي تتلاءم مع التطورات العالمية. كما ذكر الاحصاء ان عدد الاجانب في ازديدا مستمر. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة استقدمت آلافا من السوريين للعمل في اجهزة الدفاع والامن لمواجهة ابناء البحرين المطالبين بالحرية والمجلس الوطني. وقد أثار ذلك مشاكل اجتماعية غير قليلة في الشهور الاخيرة.

● ومن جهة اخرى نشرت مجلة «ميدل إيست انترناشيونال» البريطانية في عددها الاخير (ابريل ١٩٩٩) مقالا حول البحرين بعنوان: البحرين: بانتظار ما يفعله الامير الجديد، بقلم الصحافي سيمون تاجرت،. وجاء في المقال ان المعارضة البحرينية استقبلت وفاة الشيخ عيسى بالدعوة الى وقف مؤقت للاحتجاجات، معتبرا تلك الدعوة «خطوة تهدف لحرمان قوات الامن من دريعة لتصعيد القمع خلال فترة انشغال الحكومة ولتوفير جو يؤدي الى الحوار». وعزا المقال الى مصادر في المنامة قولها ان الدعوة تم الالتزام بها جيدا. ونسب المقال الى السيد علي ربيعة، وهو عضو بارز في لجنة العريضة الشعبية قوله ان وفدا من اللجنة توجه الى القصر لتقديم التعازي للامير الجديد بوفاة والده، وان المطالبة بالحوار يحتاج الى شيء من الوقت. وقال ان حركة أحرار البحرين في لندن تعتبر الدعوة لوقف الاحتجاجات «لفتة تعبر عن حسن النوايا تجاه الامير الشيخ حمد.» متمنية ان يدفع ذلك الامير الجديد «لاكتشاف اهمية المشاركة الشعبية في ادارة البلاد». وتطرق المقال الى تجربة الانتخابات البلدية القطرية والانتخابات البلدية الايرانية باعتبارهما حديثتين وباعثتين على الامل في المنطقة. وقال المقال ان خطاب الامير الجديد في ١٣ مارس اشار الى رغبته في المصالحة والتقدم والمشاركة وغياب التمييز على اساس العرق او الانتماء. ولكن كاتب المقال لاحظ ان «اليد الممدودة لمن يضعون مصلحة البحرين في قلوبهم هي ايضا عبارة عن قبضة قوية ضد من يعتبرون اعداء لها». وقال المقال: «ان الامير الجديد ما تزال لديه الفرصة للاستجابة لموقف المعارضة الايجابي بطريقة لا تلزمه بشيء ولكن تبقي خطوط التواصل قائمة. فالعفو عن المعتقلين السياسيين سيكون احدى هذه الخطوات». وقال في نهاية المقال ان مئات المواطنين اعتقلوا العام الماضي وان منظمة العفو الدولية اعتبرت ثمانية منهم سجناء رأي، ومن بينهم الشيخ الجمري.

٦ أبريل

● أصدر رئيس الوزراء اوامر صارمة لقوات التعذيب التي يديرها البريطاني توماس برايان تحت اشراف ايان هندرسون بقتل احد المواطنين بالرصاص اذا وجدوه في اي مكان. فقد نقلت مصادر مطلعة عن عادل فليفل تهديداته بقتل المواطن نزار القاريء اذا لم يسلم نفسه الى جهاز التعذيب، وذلك حسب اوامر تلقاها من رئيس الوزراء شخصيا. وكانت قوات جهاز التعذيب قد اعتدت قبل يومين على منزل عائلة المواطن المذكور ومنازل ثلاث من اخواته بحثا عنه. وتم خلال العدوان تدمير محتويات المنازل والعبث بممتلكات اصحابها بحجة البحث عن هذا الشاب المطارد منذ بضعة شهور. وكان السيد نزار القاريء قد أطلق سراحه الصيف الماضي مع عدد من المواطنين بعد ان قضوا اكثر من ثلاثة اعوام في السجن. وبعد بضعة ايام تم استدعاء المجموعة من قبل جهاز التعذيب، فذهب اغلب افرادها الى عادل فليفل فاعتقلهم فورا. بينما رفض نزار تسليم نفسه، واختفى عن الانظار. ولا يعلم مكان اقامته بعد. وذكرت تقارير مؤكدة انه التجأ الى السفارة البريطانية مرتين في غضون اسبوعين في الصيف الماضي، ولكن مسؤولي السفارة أخرجوه من المبنى بالقوة بعد التهديد بتسليمه الى قوات التعذيب البحرينية. وبرغم انه تقدم بطلب اللجوء السياسي الى السفارة الا انه اخرج منها قسرا. وفي المرة الثانية قضى اكثر من عشر ساعات معتصما داخلها.

● وقد تصاعد القلق لدى السياسيين ونشطاء حقوق الانسان على حياة هذا الشاب بعد تاكد خبر صدور اوامر من رئيس الوزراء بقتله، وهو تهديد خطير جدا. وعلى مدى الاعوام الخمسة عشر الماضية قضى السيد القاريء سنوات متواصلة في السجن، فما ان يطلق سراحه حتى يعتقل مجددا. وفي المرة الاخيرة التي استدعي فيها الى مركز التعذيب بالقلعة قرر الاختباء عن عيون الاعداء، وما يزال مصيره مجهولا. وحملت المعارضة والمنظمات الحقوقية الدولية حكومة البحرين ورئيس الوزراء شخصيا المسؤولية الكاملة عن سلامة هذا المواطن. كما ان السفارة البريطانية في البحرين تتحمل قدرا كبيرا من المسؤولية بسبب اخراجه قسرا من مقرها. ولا يستبعد المراقبون اقدام جهاز التعذيب على جريمة قتل نزار القاريء، خصوصا ان هذا الجهاز سيكون اكبر المتضررين من اي انفتاح سياسي من الامير الجديد على المعارضة، وبالتالي فسوف يسعى الى تعكير الاجواء في الايام المقبلة ليزداد التوتر في البلاد قبيل تنصيب الامير رسميا بعد انتهاء فترة الحداد على الامير السابق التي تنتهي في منتصف هذا الشهر. وسبق لقوات التعذيب ان اطلقت النار على مواطنين فقتلتهم. ومن هؤلاء الشهداء نضال النشابة وعبد القادر الفتلاوي وحسين الصافي وهاني خميس وهاني الوسطي وحسين العشيري وفاضل عباس مرهون وعلي طاهر ومحمد يوسف عطية ومحمد علي عبد الرزاق وغيرهم

● وفي جنيف علم ان منظمات حقوقية دولية تطرقت في مداخلاتها امام لجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة للوضع في البحرين، مؤكدة تردي اوضاع حقوق الانسان فيها. وطرحت هذه المنظمات ارقاما وحقائق عن الاوضاع المزرية التي يعاني منها المعتقلون والاساليب الوحشية في التعامل معهم وممارسة التعذيب على نطاق واسع بحقهم. وسوف تستمر المداخلات المكتوبة في الايام القليلة المقبلة. ويتوقع ان يسلط المزيد من الاضواء على ما يجري في سجون البحرين. ويقوم نشطاء حقوقيون بحرينيون باطلاع الوفود الرسمية وممثلي المنظمات غير الحكومية على ما يتعرض له المعتقلون في غرف التعذيب واوضاع حقوق الانسان بشكل عام. كما ان المقررين الخاصين حول التعذيب والاعتقال التعسفي والقتل خارج اطار القانون اصدروا تقاريرهم التي تدين حكومة البحرين بشكل واضح.

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٩

٩ ابريل

● حضرت قضية البحرين بقوة في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة في جنيف التي بدأت في مطلع الشهر وما تزال مستمرة حتى الآن. فقد طرح المقررون الخاصون حول الاعتقال التعسفي والتعذيب والحقوق السياسية والمدنية تقاريرهم واغلبها يدين ممارسات حكومة البحرين بشكل فاضح. فمثلا ركز الفريق العامل المعني بمسألة الاحتجاز التعسفي على اربعة سجناء هم جعفر الحاج منصور العكري، علي محمد علي العكري، مهدي محمد علي العكري، وحسن محمد علي العكري. واعتبر اعتقال كل من محمد علي العكري ومهدي محمد علي العكري اعتقالا تعسفيا من الفئة الثالثة، بينما اعتبر اعتقال جعفر الحاج منصور العكري حالة قيد الاستعراض، وحفظت القضية بالنسبة الى حسين محمد علي العكري. وللمقارنة فقد أعتبر التقرير اعتقال خمسة سجناء فلسطينيين، بينهم سهى بشارة، اعتقالا تعسفيا من الفئة الثالثة. وجاء رأي فريق العمل بالنص التالي: «اولا: ان حرمان علي محمد علي العكري ومهدي محمد علي العكري من الحرية تعسفي لكونه مخالفا لاحكام المواد ٥ و ٩ و ١٠ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ويندرج في الفئة الثالثة من المباديء الواجبة التطبيق عند النظر في الحالات المعروضة على الفريق العامل، ثانيا: تبقى قضية جعفر الحاج منصور العكري قيد الاستعراض بانتظار تلقي معلومات تكميلية عملا بالفقرة ١٧ (ج) من أساليب عمل الفريق العامل، ثالثا: تحفظ قضية حسين محمد علي العكري وفقا للفقرة ١٧ (أ) من أساليب عمل الفريق العامل بدون اصدار حكم مسبق بشأن الطابع التعسفي او غير التعسفي لاحتجازه» واضاف القرار ما يلي: «اضافة الى الرأي المعتمد بخصوص علي محمد علي العكري ومهدي محمد علي العكري يطلب الفريق العامل الى الحكومة القيام بما يلي: ١ – ان تتخذ ما يلزم من خطوات لتصحيح الوضع وجعله متمشيا مع المعايير والمباديء المدرجة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ب – ان تتخذ مبادرات مناسبة بغية الانضمام الى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية». اما المقرر الخاص بشأن التعذيب والاعتقال، فقد طرح في تقاريره اسماء عدد كبير من المعتقلين واصفا ما تعرض له كل واحد منهم من تعذيب وقال انه استلم من الحكومة ردودا حول استفساراته. وجاءت ملاحظته النهائية بالنص التالي: «ان المقرر الخاص قلق فعلا إزاء استمرار ادعاءات التعذيب لدرجة انه طلب من الحكومة توجيه دعوة له لزيارة البلد». اما المقررة الخاصة بحالات الاختفاء والاعدام، السيدة أسماء جاهنجير، فقد قالت ما يلي: «ما زالت المقررة الخاصة تتلقى تقارير عن حالات إعدام خارج القضاء وإعدام بإجراءات موجزة او إعدام تعسفي، ناجمة عن إفراط قوات الامن في استخدام القوة. وتتعلق غالبية هذه الادعاءات بحالات احتجاز او تظاهر او تجمعات دينية، وتلقت أيضا خلال الفترة قيد الاستعراض، بلاغات تفيد ان سوء المرافق الصحية وعدم توفير الرعاية الطبية السلمية داخل السجون قد أدت الى يوقوع حالات الوفاة». وجاء في ختام تقريرها ما يلي: «بموجب خطاب مؤرخ ٢٩ أيلول (سبتمبر ١٩٩٨) طلبت المقررة الخاصة توجيه دعوة اليها لزيارة البلد حتى تتمكن من تقييم الوضع على نحو أفضل، وإجراء تقييم مستقل للتقارير والادعاءات التي وصلتها. ومن شأن مثل هذه الزيارة ان تسمح بصياغة توصيات منسبة للهدف المتمثل في تعزيز حماية الحق في الحياة على النحو الملائم.

● وعلى صعيد الداخل، فقد تم الافراج عن المواطن علي ابراهيم الاسود بعد اعتقال دام شهرا واحدا نال خلاله من التعذيب الوحشي الشيء الكثير. وباخلاء سبيل هذا المواطن يكون جميع الذين اعتقلوا في اثر جريمة حرق محطة البترول بعد يومين على وفاة الامير السابق، قد أفرج عنهم بدون تهمة او محاكمة، ولكن بعد تعذيب وحشي رهيب. وكان جهاز التعذيب قد اعتقل عشرات المواطنين بحجة البحث عن مرتكبي الجريمة، في خطوة اعتبرتها المعارضة محاولة للتعتيم على دور قوى التعذيب في تلك الجريمة، في اطار محاولاتها الابقاء على حالة التوتر لمنع اي اصلاح سياسي في العهد الجديد. واثار المراقبون عددا من الاسئلة بهذا الخصوص: من الذي قام بحرق المحطة؟ لماذا رفض رئيس الوزراء تشكيل لجنة للتحقيق في الجريمة؟ ولماذا عذب هؤلاء الابرياء بدون اي مبرر؟ وهل سيعاقب الذين ارتكبوا جرائم التعذيب بحقهم؟ وهل سيحصل هؤلاء الضحايا على تعويضات بعد معاناتهم الاليمة؟ وناشدت المعارضة هؤلاء تسجيل تفصيلات ما حدث لهم من تعذيب، بما في ذلك اسماء المعذبين لتقديمها الى الجهات الدولية وقت الحاجة.

● وعلم من جهة اخرى ان عددا من المآتم ما يزال مغلقا خصوصا بمنطقة الدراز. وما تزال وزارة الداخلية تشترط للسماح باعادة فتح هذه المآتم عدم توحد مواكبها الدينية في موكب واحد. بينما يصر القائمون على هذه المؤسسات على مبدأ وحدة الصف من خلال تنسيق اوقات الخطابة ومسيرة الموكب الديني الموحد الذي يضم ابناء المنطقة جميعا. وترى الحكومة ان هذه الوحدة «تهديد لأمن الدولة». وناشدت المعارضة اصحاب المآتم على الاصرار على مبدأ الوحدة وعدم القبول بالمنطق الاعوج الذي يسعى رئيس الوزراء لفرضه على ابناء البحرين.

١٢ ابريل

● توالى الاهتمام الدولي في جنيف بالاوضاع المتردية لحقوق الانسان في البحرين. فبعد تقارير الخبراء والمقررين الخاصين تواصلت مداخلات المنظمات غير الحكومية بشكل أحرج الوفد الحكومي الذي وجد نفسه في موقف لا يحسد علي. وبدلا من الرد الموضوعي على الاتهامات الموجهة الى اجهزة التعذيب بذل الوفد جهوده في محاولة بائسة لاقناع الرأي العام بان جهاز التعذيب بريء من كل ما ينسب اليه وان ضحايا التعذيب هم المذنبون. ومن المنظمات التي طرحت مداخلات بشكل قوي منظمة الشمال والجنوب (جنيف)، والفيدرالية الدولية لحقوق الانسان (باريس)، وهيومن رايتس ووج (واشنطن)، واللجنة الدولية للدفاع عن الكتاب (لندن)، والمنظمة الدولية لمكافحة التعذيب (جنيف)، ومركز الحقوقيين الدولي في جنيف، ومنظمة حوار الاديان (جنيف) والمنظمة العربية لحقوق الانسان (القاهرة). هذه المنظمات كلها تطرقت الى الوضع في البحرين بشكل أقنع المسؤولين لدى الامم المتحدة بضرورة طلب زيارة البلاد للتحقق مما يجري فيها من تعذيب. وحتى الآن فقد طالب اثنان من المقررين الخاصين حكومة البحرين بالسماح لهما بزيارة البلاد وهما السيد نايجيل رودلي، المقرر الخاص حول التعذيب، والسيدة أسماء جيهانجير، المقررة الخاصة بالاعتقال التعسفي.

● وفي مداخلته في اطار البند التاسع في الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة أورد الاستاذ محمد فائق، امين عام المنظمة العربية لحقوق الانسان، اسم البحرين بين الدول التي حدثت فيها «انتهاكات مؤسفة للعديد من الحقوق الاساسية». وذكر البحرين كذلك بين الدول التي سقط فيها قتلى من جراء التعذيب مثل مصر والجزائر والعرق والبحرين.

● أما منظمة الشمال والجنوب فقد قدمت مداخلة طويلة من ثمانية عشر بندا حول اوضاع السجون في البحرين. وجاء في المداخلة ان معاناة السجناء السياسيين في المعتقلات «سيئة جدا». وتساءلت عما اذا كان هناك امل في التخلي عن تلك السجون؟ وقالت ان اي نقد او معارضة سياسية من قبل الافراد او الجمعيات مرفوضة، في مجتمع يرفع شعارا يقول ان البحرين هو مجتمع العائلة التي على رأسها الامير الذي يعرف ما هو الاصلح لاوضاعها. وتطرقت لقانون امن الدولة للعام ١٩٧٤ الذي رفضه اعضاء المجلس الوطني المنتخبون وحل المجلس على اثر ذلك. وقالت ان آلاف البحرينيين اعتقلوا تعسفيا طبقا لهذا القانون، وان بعضهم مكث في السجن بدون تهمة او محاكمة لفترة تزيد على ثلاث سنوات. وتطرقت المداخلة الى القوانين الجزائية ومحكمة امن الدولة التي شجبتها منظمات حقوقية دولية عديدة من بينها جمعية المحامين البريطانية. وتطرقت الى ما ذكرته اللجنة الدولية للصليب الاحمر التي قالت انها في العام ١٩٩٧ التقت ٢١١١ معتقلا في ٢٣ مركز اعتقال. وتطرقت كذلك الى حملات الاعتقالات التي حدثت في اواخر العام الماضي. وقالت ان عشرات المواطنين اعتقلوا في تلك الحملات. وقالت ان مراكز الاعتقال اشتهرت بممارسة التعذيب على نطاق واسع . واكدت ان عشرة اشخاص على الاقل قتلوا تحت التعذيب في السنوات الاخيرة. وتطرقت الى اشكال وسائل التعذيب مثل الاعتقال الانفرادي والحرمان من النوم والتعليق لفترات طويلة والضرب بالانابيب اوالكابلات او السياط والصعق الكهربائي ومنع الزيارات العائلية والتهديد بالاعتداء الجنسي. وقالت المداخلة ان مرتكبي جرائم التعذيب لا يتعرضون للعقاب، وان جنرال التعذيب، توماس برايان قد خلف ايان هندرسون لادارة جهاز التعذيب، وان من بين المعذبين عادل فليفل وخالد الوزان وعبد العزيز الخليفة. وتمنت ان تقوم اللجنة بمسؤوليتها هذا العام تجاه البحرين.

● وعلى صعيد آخر اصدرت محكمة امن الدولة السيئة الصيت احكاما قاسية بحق سبعة من المواطنين أدينا ظلما وعدوانا بسبب مشاركتهم في الحركة الشعبية المطالبة بالاصلاحات السياسية. وصدرت الاحكام الظالمة بسجن السبعة لمدد تتراوح ما بين الثلاث سنوات والخمس عشرة سنة. وصدر حكم غيابي بالسجن ١٥ عاما على المواطن ابراهيم يوسف السماهيجي. ولا تسمح محكمة امن الدول للمتهمين باستئناف الاحكام الصادرة بحقهم. وعقدت المحكمة سرا ولم يخبر المتهمون بالتهم الملفقة التي وجهت اليهم الا قبل ساعة من بدء المحكمة، وهي المرة الاولى التي التقوا فيها بمحامين عينتهم الحكومة بدون استشارة المتهمين المظلومين.

١٣ ابريل

● ليس معروفا بعد ما اذا كان الامير الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، سوف يلقي خطابا

الشيخ عيسى قاسم: مطلوب من الحكومة إطلاق سراح السجناء السياسيين

في ما يلي نص الخطاب الذي وجهه العالم الكبير الشيخ عيسى احمد قاسم، عضو المجلس الوطني الذي حله الامير السابق في ١٩٧٦:

بسمه تعالى

(قل لا اسالكم عليه اجرا إلا المودة في القربى)

اعزي عامة المؤمنين والمسلمين بمناسبة ذكرى عاشوراء، والمصاب الجلل الذي حل بال رسول الله (صلى الله عليه وآله) في كربلاء الإمام الحسين (عليه السلام) مما أعقب الأمة الإسلامية ندامة وحسرة لا تنقضيان.

وارى من الواجب أن يستذكر الوطن العزيز –البحرين – أن الإمام الحسين (عليه السلام) ليس لفئة من المسلمين خاصة، وإنما هو إمام للمسلمين عامة، ورمز من اشمخ واسمق رموز الإسلام الخالدة على التاريخ، احد سبطي رسول الله (صلى الله عليه وآله)، وسيدي شباب أهل الجنة، وركن من أركان المباهلة في طرفها الإسلامي الممثل في أهل الكساء، وعمود من أعمدة بيت النبوة الخاتمة الذين اذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأوجب مودتهم على المسلمين جيلا بعد جيل، وعقبا بعد عقب. وهو مصباح هدى وسفينة نجاة. ولقد تشرفت البحرين منذ أمد بعيد بإحياء موسم عاشوراء بكل اهتمام وتقدير وتفاعل صادق وشامل وفاء لأهل بيت نبيها المصطفى (صلى الله عليه وآله)، وحفظا لوصية المودة في القربى، واعظم بها وصية تاتي من الكبير المتعال رب الخلائق أجمعين.

وجدير بنا جميعا حكومة وشعبا، شيعة وسنة، أن ندخل في إحيائنا لذكرى عاشوراء هذا العام توجها عمليا جديا للخروج بالوطن من كل أجواء التوتر، وما يسبب الفرقة والشتات، والدخول في علاقات تفاهم اكبر واكثر نفعا لكل ابناء البيت الواحد والماوى المشترك. وليسهم الشعب في سبيل إنجاح هذا الهدف الكريم بالتزام المنبر والموكب والكلمة الإسلامية النقية المرضية لله سبحانه وتعالى والتي تقرب ولا تباعد، وتجمع ولا تشتت. ولتسهم الحكومة من جانبها في ذلك بما ينتظره الناس ويؤملون من خطوات إصلاحية مطمئنة باعثة على الثقة فيما يتصل بشؤون دينهم ودنياهم ومقدساتهم وأمنهم ومعاشهم وحريتهم ودورهم في البناء والأعمار والتعاون من اجل خير الوطن وتقدمه ورقيه، ابتداء بإطلاق سراح السجناء والموقوفين وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبدالامير الجمري.

وهذا التبادل الإيجابي خيره للجميع، وبركته ستعم الأجيال القادمة إنشاء الله. (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره)

عيسى احمد قاسم

١/ محرم /١٤٢٠هـ

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٩

بمناسبة مرور اربعين يوما على وفاة والده، الشيخ عيسى، التي سوف تحل بعد يومين. وبالمناسبة تهيب المعارضة بالامير الجديد ان يطرح مبادرة ايجابية لحل الازمة في البلاد وتحسين صورة البحرين في الخارج. وأعربت عن استعدادها للتعاون في هذا المجال حرصا منها على إنجاح اي مشروع اصلاحي في البلاد. ويرى المراقبون انها ستكون الفرصة الذهبية المثلى لطرح مشروع اصلاحي شامل يبدأ بالافراج عن جميع المعتقلين السياسيين ويشمل اعادة الحياة البرلمانية طبقا للدستور، واحترام الحريات العامة والسماح بعودة المبعدين، والغاء قانون امن الدولة ومحكمة امن الدولة. فاذا حدث ذلك فسوف يكون الامير الجديد قد أغلق الملف الاسود الذي يحتوي على اكثر من ربع قرن من سياسات الاستبداد والقمع وانتهاك حقوق الانسان. وعندها سيعترف العالم للامير الجديد بالشجاعة والتحضر والرغبة في حكم البلاد على اسس دستورية وديمقراطية، وسوف تتعاطى المعارضة مع الحكم الجديد بايجابية كاملة.

● ومن جهة اخرى تواصلت مداخلات المنظمات غير الحكومية في جنيف حول الوضع في البحرين. ومن ذلك مداخلة منظمة حوار الاديان Interfaith تحت البند ١١ حول الحقوق السياسية والمدنية. وجاء في المداخلة ما يلي: «وفي البحرين ما يزال القائد الديني البارز والقاضي والنائب السابق الشيخ عبد الامير الجمري معتقلا منذ ابريل ١٩٩٥ فيما عدا فترة إطلاق قصيرة، يحيث تجاوز فترة السنوات الثلاث للاعتقال الاداري المنصوص عليها كحد أقصى في قانون أمن الدولة. ونذبه الوحيد هو دعوته لاصلاح دستوري وحثه الحكومة على وضع حد للتمييز ضد الاغلبية الشيعية في البلاد. لقد جرى إغلاق الحوزة الدينية منذ اعتقاله وجرى سابقا صرفه من الخدمة كقاض في المحكمة الجعفرية الدينية. اننا نعتقد يا سيدي الرئيس ان على حكومة البحرين ان تحترم جميع فئات المجتمع البحريني».

● اما منظمة مكافحة التعذيب فجاء في مداخلتها ما يلي: «أكد سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية البحرين امام الدورة ال ٥٤ للجنة حقوق الانسان تمسك بلاده ببنود الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وكل الحقوق المنصوص عليها. وتم التاكيد على هذا صراحة حين أضاف سموه: «تشارك دولة البحرين المجتمع الدولي قلقه تجاه حقوق الانسان، وتود ان تؤكد اهمية احترام الخصوصية الدينية والثقافية التقليدية للدول والمجتمعات حتى لا تتخذ حقوق الانسان لغايات سياسية تتناقض مع قيم المجتمع، وكأساس للتدخل في الشؤون الداخلية للدول». ومنذ ديسمبر ١٩٩٤ وهو الشهرالذي بدأت فيه التظاهرات المطالبة باستعادة الديمقراطية تم توقيف الآلاف من الاشخاص بموجب قانون امن الدولة لعام ١٩٧٤، الذي تنص المادة الاولى منه على التوقيف الاداري بدون توجيه اتهام رسمي او محاكمة لمدة تصل الى ثلاث سنوات. ومن بين الآلاف الذين تم اعتقالهم منذ ذلك الحين قدم بضع مئات فقط منهم الى المحاكمة امام محكمة امن الدولة، وفي ظروف تهدد حقهم في اجراءات قانونية صحيحة. لقد اعتقدنا للوهلة الاولى انه منذ عقد الدورة السابقة للجنة الفرعية لمكافحة التمييز العنصري وحقوق الاقليات فان حكومة البحرين قد قبلت دعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي لزيارة تحضيرية الى البحرين. ان المنظمة العالمية لمكافحة التعذيب تتمنى بقوة ان تتمكن مجموعة العمل من زيارة الموقوفين الذين أنهوا فترة التوقيف الاداري، وان تقوم سلطات البحرين باتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لوضع حد لهذه الخروقات المذكورة».

● أما الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان فقد طرحت مداخلتها المتكونة من ١٤ بندا تغطي جوانب عديدة من قضايا حقوق الانسان. وقالت الفيدرالية ان حكومة البحرين تعهدت في الصيف الماضي برفع تحفظها على المادة ٢٠ من معاهدة منع التعذيب ودعوة مجموعة العمل حول الاعتقال التعسفي، ولكن حتى اليوم لم يحدث ذلك: «على اللجنة ملاحظة ان النوايا التي عبرت عنها حكومة البحرين للتعاون مع آليات الامم المتحدة ليست سوى تصريحات لفظية فقط». وقالت انه بالنظر الى ممارسات حكومة البحرين منذ الدورة الخمسين للجنة الفرعية لا يمكن مشاهدة اي تغير في السياسة تجاه حقوق الانسان. ومضت الفيدرالية في تعداد الانتهاكات في مجال التعذيب والمعاملة السيئة وإساءة معاملة الاطفال والنساء، واستمرار اعتقال الشيخ الجمري وبقية الرموز القيادية، والاعتقال التعسفي لآلاف المواطنين بالاستمرار في تطبيق قانون أمن الدولة، والمحاكمات الجائرة امام محكمة امن الدولة، والعقاب الجماعي، وحرمان المواطنين من حقوقهم السياسية والمدنية، واستمرار الابعاد القسري للمواطنين. وتحت هذه العناوين جميعا طرحت الفيدرالية امثلة قوية على الانتهاكات الصارخة. وقدمت ثلاث توصيات للسلطات البحرينية هي: اعادة حكم القانون، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الانسان، والتعاون مع آليات الامم المتحدة ومعاييرها واحترام الحريات.

١٤ أبريل

● ذكرت مصادر مطلعة ان فريقا من جهاز التعذيب البحريني سوف يقوم بزيارة الى بريطانيا لمهمة غير معروفة. ولم يتم التأكد من هذه المعلومات بعد. وقالت المصادر ان الفريق يتكون من عناصر مارس بعضها التعذيب بحق عدد من المعتقلين. وقد استشهد عدد من المواطنين تحت التعذيب خلال السنوات الاربع الماضية، ورفضت الحكومة تقديم اي من المعذبين المسؤولين عن تلك الجرائم الى المحاكمة. وعبر المنفيون البحرينيون عن قلقهم الشديد من زيارة الفريق المذكور، وأعربوا عن خشيتهم من ان يقوم افراده بنقل ارهابهم الى العاصمة البريطانية سواء عن طريق الاعتداء المباشر على المعارضين او التخطيط مع فرق خاصة للقيام بتلك المهمات. وتجدر الاشارة الى ان هناك على الاقل شركتين بريطانيتين تعملان لصالح حكومة البحرين في مجال الامن والعلاقات العامة. ويترأس احدى الشركتين احد اعضاء مجلس اللوردات البريطاني، وسبق لصحيفة «برايفيت آي» كشف شيء من التفصيلات حول علاقة تلك الشركات مع حكومة البحرين. وكان وزير الداخلية البريطاني السابق، مايكل هوارد، قد صرح على مائدة غذاء في البحرين قبل بضعة اسابيع، بان من الضروري توثيق التعاون الامني بين اجهزة الامن البريطانية والبحرينية. وقام النائب البرلماني، كين بيرتشيس، الاسبوع الماضي بزيارة البحرين في مهمة غير واضحة المعالم. وتتعامل المعارضة مع خبر زيارة الوفد المذكور بجدية كبيرة، وتطالب المنظمات الحقوقية الدولية للقيام بمسؤولياتها لتحديد حركة المعذبين، وان تتعامل مع هؤلاء كما تعاملت مع ديكتاتور تشيلي السابق، بينوشيه.

● وعلى صعيد آخر نشرت صحيفة Gulf States Newsletter في عددها الاخير مقالا حول البحرين بعنوان: «تغيير الحرس». وجاء في المقال الطويل ان وفاة الشيخ عيسى تعتبر بداية عهد سياسي جديد في البحرين، وتذكير بحتمية انتهاء عهد الحكام المسنين في الخليج. وذكرت ان الشيخ عيسى بالرغم من بعض افكاره التحديثية كان ينتمي الى جيل قديم لم يستطع التطبع مع ما يتطلبه الوضع المتغير في العالم. واشارات الى العلاقات التاريخية المتوترة بين الامير الجديد وعمه رئيس الوزراء. وقالت ان المعارضة التي تأثرت بالسياسات القمعية وغير المساومة من قبل الحكومة استقبلت وفاة الشيخ عيسى بحذر، ودعت الى وقف الاحتجاجات لاعطاء الامير الجديد فرصة للقيام بالاصلاحات السياسية المنشودة. وحذرت الصحيفة من الافراط بالتفاؤل قائلة ان الامير ورئيس الوزراء ربما يختلفان في التفصيلات ولكنهما يتفقان على الخطوط العريضة ازاء الوضع العام في البلاد. ولكنها اشارت الى ان الامير الجديد كان معنيا في وقت ما بالحوار مع المعارضة، ولكن الاثنين الآن يتبعان سياسة مدعومة من قبل السعودية تهدف لاظهار المعارضة بانها «مجموعة من الارهابيين». وقالت الصحيفة ان صعود الشيخ حمد الى الحكم قد دفع رئيس الوزراء الى احكام قبضته على الامور وافتعال المواجهات. وتطرق المقال الى محاكمة الشيخ الجمري مشيرا الى تقرير وزارة الخارجية الامريكية الذي اكد غياب حكم القانون خصوصا في محكمة امن الدولة. وتساءل المقال عما اذا كان الجيل الجديد من الحكام في الخليج سوف ينتهج سياسات تختلف عن سياسات الجيل القديم مشيرا الى ان امير قطر هو الوحيد الذي طرح نمطا جديدا في التفكير واصبح يوسع بالتدريج دائرة المشاركة السياسية لمواطنيه. وطرح المقال سؤالا اخيرا: «هل يستطيع حكام الخليج تنمية مجتمعاتهم بهدوء في بيئة دولية متغيرة؟ ام انهم سينتهجون نمط الحكم التقليدي الذي لا يخدم مجتمعاتهم على المدى البعيد؟

١٥ أبريل

● أكدت المعلومات الواردة من سجن الحوض الجاف ان الجلاد فهد الفضالة قام قبل بضعة ايام بالاعتداء الجنسي على عدد من المعتقلين في إثر اضطرابات حدثت في مركز التعذيب هناك. وقالت تلك المعلومات ان الضحايا يعانون من حالات نفسية وجسدية يرثى لها، وناشدت المعارضة اللجنة الدولية للصليب الاحمر زيارة اولئك الضحايا للاطلاع على تفصيلات الجريمة التي ارتكبها فهد الفضالة. وطبقا للمعلومات التي رشحت من وراء القضبان فقد قام الفضالة ومعه عدد من الجلادين في ٣١ مارس باقتحام زنزانات المعتقلين لاسباب غير معروفة، وكان العدوان تجسيدا حقيقيا للارهاب حيث قام المعتدون بتخريب ممتلكات السجناء وتمزيق نسخ القرآن الكريم التي لديهم. وسرق المعتدون بعض الممتلكات الخاصة بالمعتقلين. وقام الفضالة وجلاوزته بتعذيب كل من ابدى امتعاضا من ذلك العدوان بالضرب والحجز الانفرادي في عنبر B الذي يسميه السجناء «مقبرة الاحياء» نظرا لعدم وجود الماء او الكهرباء فيه. واحتجز على الاقل ثلاثة اشخاص في ذلك العنبر الامر الذي ادى الى اضطراب الوضع مرة اخرى في العنبر C. وفي إثر ذلك قام المعتقلون بالاضراب عن الطعام لعدة ايام. ولما أصر المعتقلون على مقابلة علي آل ثاني مدير مركز التعذيب، كرر فهد الفضالة اعتداءاته عليهم، وزاد عليها هذه المرة بالاعتداء الجنسي على بعضهم. وقال أحد الآباء لدى سماعه عما جرى لابنه: «الصرب ينتهكون اعراض مسلمي كوسوفو وفهد الفضالة ينتهك اعراضنا».

● وفي الاول من ابريل اعتقل من المنامة الشاب حسين سلمان العلي، ٢٨، لدى عودته من الحج عبر جسر البحرين – السعودية، ولم يعرف سبب اعتقاله، وهناك خشية من تعرضه للتعذيب الوحشي. واعتقل مواطن آخر من منطقة كرانة بالطريقة نفسها. وتعرضت زوجة السيد محمد الذي صدر حكم بسجنه اربعين عاما، لتعذيب فظيع الاسبوع الماضي بعد استدعائها بدون اي مبرر. وخلال وجبة التعذيب ضربت هذه السيدة وهي أم لأطفال أربعة للضرب على أذنيها بوحشية ادت الى اسالة دمائها. وكانت في حالة سيئة جدا بعد الافراج عنها.

● وعلم من جهة اخرى ان سجناء الحوض الجاف يعانون من انتشار الامراض بشكل مخيف نتيجة الاهمال المتواصل من قبل مسؤولي السجن. وتفيد الانباء ان كارثة حقيقية ستقع ان لم يتم تدارك الامر. وهناك حالات واضحة على هذا الاهمال. فالشاب فوزي علي المعلم المعتقل حاليا بسجن الحوض الجاف كان موقوفا بمركز التعذيب في الخميس. وقد بلغ به الحال ان يتقيأ دما، وظهرت على وجهه تشوهات وانتفاخات في شفتيه، وفي بعض الاحيان لا يستطيع الاكل او حتى الكلام. وكثيرا ما يستيقظ في منتصف الليل من شدة الالم، ومنذ فترة وهو يطالب المسؤولين بنقله الى المستشفى ولكنهم يرفضون ذلك. وينتشر كذلك مرض الجرب الى الدرجة التي اصبح عدد كبير من المعتقلين لا يستطيعون النوم بسبب الامراض الجلدية. ومن المشاهد المألوفة في معسكر الحوض الجاف قيام الموقوفين انفسهم بنقل اخوانهم المرضى على اكتافهم الى العيادة الداخلية التي لا تصرف لهم سوى الحبوب المهدئة مثل البنادول او البروفين). وقد وجه هؤلاء المعتقلون نداء الى المنظمات المعنية لوضع حد لمثل هذه التصرفات المشينة تجاه المرضى الموقوفين. ويقدر عدد المرضى من معتقلي الحوض الجاف بحدود ٤٥٠ شخصا.

● ومن بين المرضى بمركز التعذيب بالحوض الجاف: محمد عبد الكريم النشيط (مرض القلب)، جواد عبد الله (قرحة المعدة)، صادق محسن علي (الصرع)، محمود علي ابراهيم (الجهاز التناسلي)، حسين عبد الله عبد الكريم (الكلية)، سهيل عبد الله مكي (ضيق التنفس)، يوسف حسن علي (مرض نفسي)، ميثم بدر الشيخ (قرحة المعدة)، باسم علي محمد (الصرع)، عباس علي سلمان (ضيق التنفس)، علي حسن علي (العمود الفقري)، قاسم عبد علي (فقدان السمع)، تيسير مهدي (حساسية)، حسين مهدي (شلل نصفي)، باسم احمد عيد (قرحة المعدة)، عيسى احمد ابراهيم (ضعف النظر)، محمد علي عبد الله (الكلية)، محمد منصور (الخلايا المنجلية)، سلمان عبد العزيز (الخلايا المنجلية)، طالب عايش (السكري)، نبيل احمد (الخلايا المنجلية)، عباس الشعلة (الخلايا المنجلية)، محمد خضر عباس (آلام في الرجل)، عبد السلام محمد (قرحة المعدة)، السيد حسين السيد شبر (الخلايا المنجلية)، موسى جعفر (نقص الخميرة)، حسين عبد الله احمد (قرحة المعدة)، جاسم حمزة عباس (ضعف النظر)، عبد الله حسن عبد الله (نقص خميرة)، سعيد منصور (الخلايا المنجلية)، محمد سعيد عبد الله (صداع مزمن)، احمد جاسم القشعمي (آلم في المفاصل)، حسن علي محمد (طفح جلدي)، علي احمد حسن (الخلايا المنجلية)، مهدي علي أحمد (قرحة المعدة)، ميثم عباس (الخلايا المنجلية)، يحيى علي احمد (الجهاز التناسلي)، جعفر حسين محمد (مرض نفسي)، جاسم حسن عباس (نقص الخميرة).

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٩

١٩ أبريل

● بمناسبة حلول موسم العاشوراء، أصدر العالم الكبير، الشيخ عيسى احمد قاسم، عضوالمجلس الوطني الذي حله الامير السابق، بيانا يؤكد على ضرورة التفاهم والتوحد داخل الوطن الواحد، جاء فيه ما يلي: («قل لا أسألكم عليه أجرا الا المودة في القربى». أعزي أمة المؤمنين والمسلمين بمناسبة ذكرى عاشوراء، والمصاب الجلل الذي حل بآل رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) في كربلاء الامام الحسين (عليه السلام) مما أعقب الامة الاسلامية ندامة وحسرة لا تنقضيان. وأرى من الواجب ان يستذكر الوطن العزيز – البحرين – ان الامام الحسين ليس لفئة من المسلمين خاصة، وانما هو إمام للمسلمين عامة، ورمز من أشمخ وأسمق رموز الاسلام الخالدة على التاريخ. أحد سبطي رسول الله وسيدي شباب أهل الجنة، وركن من أركان المباهلة في طرفها الاسلامي الممثل في أهل الكساء، وعمود من أعمدة بيت النبوة الخاتمة الذين أذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، وأوجب مودتهم على المسلمين جيلا بعد جيل، وعقبا بعد عقب، وهو مصباح هدى وسفينة نجاة. ولقد تشرفت البحرين منذ أمد بعيد بإحياء موسم عاشوراء بكل اهتمام وتقدير وتفاعل صادق وشامل وفاء لأهل بيت المصطفى، وحفظا لوصية المودة في القربى، وأعظم بها وصية تأتي من الكبير المتعال رب الخلائق أجمعين. وجدير بنا جميعا حكومة وشعبا، شيعة وسنة، أن ندخل في إحيائنا لذكرى عاشوراء هذا العام توجها عمليا جديا للخروج بالوطن من كل أجواء التوتر، وما يسبب الفرقة والشتات، والدخول في علاقات تفاهم أكبر وأكثر نفعا لكل أبناء البيت الواحد والمأوى المشترك. وليسهم الشعب في سبيل إنجاح هذا الهدف الكريم بالتزام المنبر والموكب الكلمة الاسلامية النقية المرضية لله سبحانه وتعالى والتي تقرب ولا تباعد، وتجمع ولا تشتت. ولتسهم الحكومة من جانبها في ذلك بما ينتظره الناس ويؤملون من خطوات إصلاحية مطمئنة باعثة على الثقة فيما يتصل بشؤون دينهم ودنياهم. مقدساتهم وأملهم ومعاشهم وحريتهم ودورهم في البناء والاعمار، والتعاون من أجل خير الوطن وتقدمه ورقيه، ابتداء باطلاق سراح السجناء والموقوفين وفي مقدمتهم سماحة الشيخ عبد الامير الجمري. وهذا التبادل الايجابي خيره للجميع، وبركته ستعم الأجيال القادمة انشاء الله (فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره، ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره).

● هذا وقد بدأ موسم العاشوراء قبل يومين بمشاركة جماهيرية واسعة. ولكن مشاعر المواطنين تغلي بسبب اجراءات جهاز القمع التي أصرت على ابقاء عدد من المآتم الكبيرة في البلاد مغلقة. ففي منطقة الدراز ما تزال المآتم الرئيسية مغلقة، لان وزارة الداخلية تشترط لفتحها عدم خروج مواكب دينية موحدة. كما اشترطت لفتح مأتم السنابس عدم خروجه في موكب موحد مع المأتم الجديد. ويستسخف المراقبون مقولة «العائلة الواحدة» امام هذه الحقائق المخزية. فبدلا من تشجيع الوحدة الشعبية تصر وزارة الداخلية على تشتيت المواطنين ومنع اي مظهر للتوحد في ما بينهم. وتجدر الاشارة الى ان الحكومة رفضت حتى الآن استقبال اي وفد موحد يضم ممثلين عن الشعب. وقد تعرض الشيخ الجمري منذ اليوم الاول لاعتقاله الى ضغوط متواصلة لمنعه من العمل المشترك مع بقية فصائل المعارضة البحرينية، الامر الذي رفضه باستمرار.

● وعلى صعيد آخر بعثت اللجنة الدولية للدفاع عن الكتاب International PEN رسالة الى امير البلاد الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تحثه فيها على اطلاق سراح الشيخ الجمري. وجاء في الرسالة التي بعثت في ١٥ أبريل ما يلي: «نيابة عن شبكة انترناشيونال بن التي لها تاريخ من ٧٨ عاما في الدفاع عن حرية التعبير، نكتب اليكم، كأمير جديد للبحرين، ملتمسين مرة اخرى اطلاق سراح عالم الدين والكاتب الشيخ الجمري. لقد كتبنا للامير الراحل في مناسبات عديدة حول هذه المسألة، ولكننا نأمل الآن بان تتوفر مع صعودكم فرصة جديدة لحل هذا التجاوز للعدالة. لقد قضى الشيخ الجمري الآن اكثر من ثلاث سنوات في السجن. وبدأت بحقه محاكمة في شهر فبراير الماضي بالرغم من انه كان يجب الافراج عنه قبل ذلك حسب القانون البحريني، أي في نهاية السنوات الثلاث التي قضاها في السجن بدون محاكمة. وتعقد هذه المحاكمة سرا وتم تأجيل مواعيد انعقادها مرارا. ولا نعرف متى ستعقد الجلسة المقبلة. وحسب المعلومات المتوفرة لدى منظمة PEN فان الشيخ الجمري معتقل بسبب دعوته السلمية للاصلاح السياسي في بلاده، ودعوته لاعادة المجلس الوطني. وأن اعمالا كهذه لا تمثل، حسب القانون الدولي، نشاطا اجراميا. اننا – مع منظمات حقوق الانسان الاخرى والمسؤولين الحكوميين الاجانب – نلتمس منكم الاهتمام بهذه القضية في اسرع وقت ممكن. وان قراركم بمنحه عفوا سوف يستقبل في انحاء العالم كمؤشر ايجابي لالتزامكم بالحكم العادل واحترام حقوق الانسان في بلادكم». ووقع الرسالة كل من السيد هوميروا أريديس، الرئيس الدولي، والسيد تيري كارلبورن، السكرتير الدولي.

٢٠ أبريل

● بناء على طلب من لجنة القضاء على التمييز العنصري التابعة للامم المتحدة قدمت منظمة حقوق الانسان في البحرين، ومقرها الدنمارك، تقريرا مفصلا حول اوضاع التمييز العنصري في البحرين. وكانت اللجنة قد أدرجت البحرين تحت آلية عملها المتعلقة بالدول التي تأخرت بشكل كبير عن تسليم التقارير المستحقة منها، ولكن اللجنة اخرت بحث القضية بعد ان استلمت من حكومة البحرين في آخر لحظة تقريرا حول وجهة نظرها من الوضع. وجاءالتقرير المقدم من منظمة حقوق الانسان في البحرين في ٣٢ صفحة. ويقول التقرير ان هناك انواعا متعددة من التفرقة في البحرين ولكن أكثرها اثارة للقلق تلك الموجهة الى الاغلبية من المسلمين الشيعة وكذلك المواطنين من أصل فارسي. ويستعرض التقرير بشكل مفصل الانتهاكات التي تقوم بها السلطة في ما يتصل بكل واحد من الحقوق القضائية والسياسية والثقافية والاقتصادية المتضمنة في المادة الخامسة من الاتفاقية الدولية لتصفية جميع انواع التمييز العنصري.

● وعلى صعيد آخر تنظم لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في البحرين في ٢٦ أبريل معرضا في العاصمة الدنماركية بعنوان: «البحرين: شعب وانتفاضة». وسوف يشتمل المعرض الذي يقام بقاعة «ميدبورغر هوست»، على مشاهد من الانتفاضة الشعبية وأدبيات المعارضة وصور الشهداء. ويتوقع مشاركة عدد كبير من الشخصيات السياسية والاعلامية في هذا المعرض المتميز.

● ومن جهة اخرى نشرت صحيفة «بيزنيس ميدل إيست» التي تصدر مرتين شهريا في لندن مقالا حول الاوضاع في البحرين بعنوان: «الحكام والسياسة: تغير الظروف». وقالت الصحيفة ان الانتقال الهادىء للسلطة الى الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة امر جيد للاستقرار، ولكن طول

اصحاب الاعمال اشتكوا من اغلاق المحلات بالقوة لمدة خمسة ايام قائلين انها فترة طويلة. واضاف المقال ان الشيخ حمد استلم مقاليد الامور في ظروف صعبة حيث تتوقع الحكومة عجزا قدره ٤٢٤ مليون دولار في الانفاق العام لهذا العام. وأشار الى ان الانفاق العسكري يقضم ٢٠ بالمائة من الانفاق العام وان علاقات الامير بالقوات المسلحة يعني ان الانفاق قد يتصاعد. وقال ان هناك إشاعات بان رئيس الوزراء ربما يتنازل عن منصبه. وأضاف ان الشيخ حمد لم يكون مولعا بالتجارة مثل عمه الذي يملك عددا من الفنادق في البحرين، وانه يهوى ركوب الخيال وسباق الهجن والشعر العربي والهوايات التقليدية. وانتهى المقال الى الاعتقاد بان هذا التغيير ربما يؤدي الى انتهاء الاضطرابات السياسية التي انتشرت في البلاد منذ ١٩٩٤.

● وينتظر المراقبون قرار اطلاق الشيخ الجمري كخطوة للكشف عن حسن النوايا في عهد الشيخ حمد. ولكن حالة من التشاؤم ازاء الاوضاع الصحية للشيخ بدأت تسري في الاوساط الشعبية خصوصا مع تكرر نقله الى المستشفى العسكري للعلاج. ومنذ جلسة المحاكمة الاولى في شهر فبراير الماضي لم يعلن عن موعد آخر لتلك المحاكمة. وهناك خشية من ان جلسات اخرى ربما عقدت سرا بدون معرفة احد حتى محاميه وعائلته. وقد أشار السفير البحريني في رسالة الى احدى الشخصيات البريطانية المهتمة بالشيخ الجمري الى شيء من ذلك. فقد جاء في الرسالة المؤرخة ٤ ابريل ما يلي: «بالنسبة للقضايا التي أثرتها في رسالتك، فان تاريخ انعقاد الجلسة المقبلة (من محاكمة الشيخ الجمري) هي من اختصاص المحكمة، وان المحامين سوف يكونون بين اوائل الذين يتم إطلاعهم على ذلك الموعد. وبشكل مماثل فان المحكمة سوف تقرر بشأن حضور مراقبين للمحاكمة، بالرغم من انني اود ان اشير الى ان هذه الممارسة ليست شائعة في البحرين. ومع ذلك، فلا المتهم ولا محاموه او عائلته يمكن ان يمنعوا من حضور المحاكمة. وفي الواقع فان عائلة عبدالامير الجمري حضرت كل يوم من ايام المحاكمة حتى الآن. ولكن في الوقت الذي تقدر فيه الحكومة قلقك، فانها غير مقتنعة بان حضورك المحاكمة سوف يكون مفيدا الى درجة تدفعها لتوفير الترتيبات اللازمة». وحسب ما هو معلوم حتى الآن فانه لم يكن هناك سوى جلسة واحدة لمحاكمة الشيخ الجمري استغرقت أقل من ساعة، فاما ان السفير ليس مطلعا على ملف الشيخ، او ان الشيخ حضر عدة جلسات للمحاكمة بدون معرفة محاميه واهله، الامر الذي يثير المزيد من القلق

٢٢ أبريل

● خرجت في الليلتين الماضيتين مسيرات دينية في شوارع المدينة، رفعت خلالها الشعارات المعتادة في مواسم العاشوراء. وتسود الوضع حالة من الترقب بانتظار تطورات الوضع في البلاد الامر الذي انعكس على تلك المسيرات، حيث يبذل المواطنون أقصى جهودهم لعدم توفير الذرائع لقوات التعذيب لشن عدوانها عليها. ويتوقع ان تصل ذروة المسيرات في الايام القليلة القادمة، فيما تنتشر قوات الشغب الاجنبية في انحاء البلاد وتقوم بأعمال استفزازية للمواطنين. وما تزال مآتم عديدة مغلقة بالشمع الاحمر بقرار من قسم التعذيب بوزارة الداخلية.

● وعلم من جهة اخرى ان جوازات سفر بعض الذين عادوا مؤخرا الى البلاد سحبت وتعرضوا لتحقيقات مهينة من قبل عادل فليفل. ويسعى قسم التعذيب الذي يعتبر فليفل احد مسؤوليه، للامعان في اهانة المواطنين ومساومتهم على ما هو من حقوقهم المشروعة، ومن بينها العودة الى البلاد. وذكرت معلومات خاصة ان بعض الذين عادوا مؤخرا يشعر بالندم لتسرعه في قبول شروط قسم التعذيب للعودة الى البلاد، خصوصا ان ضغوطا كبيرة تمارس مع هؤلاء لمنعهم من القيام باي نشاط وطني مستقل.

● استمرت مداخلات المنظمات الحقوقية الدولية في جنيف حول البحرين خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة حقوق الانسان التابعة للامم المتحدة. وتحدث الدكتور تشارلز جريف باسم منظمة الحوار بين الاديان في اطار البند ١٦ حول اعمال اللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الاقليات. وجاء في مداخلته ما يلي: «تعهدت حكومة البحرين أمام الدورة الخمسين للجنة الفرعية بمعالجة أوضاع حقوق الانسان الخطيرة في البلاد. ومن بين الاجراءات التي وعدت بها رفع تحفظها على المادة ٢٠ من اتفاقية مكافحة التعذيب التي وقعت عليها في فبراير ١٩٩٨، ووعدها لمجموعة العمل للاعتقال التعسفي بزيارة البحرين. وفي ردها على الاستفسارات من قبل المقررين الخاصين فانها تكرر خطابها في المحافل الدولية، بأنها ملتزمة بالمعايير الدولية لحقوق الانسان. وفيما تركز على احترامها للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلادها، فان حكومة البحرين بطيئة جدا في تحقيق الحقوق المدنية – السياسية.

سيدي الرئيس: يتوجب على حكومة البحرين ان ترفع تحفظها على المادة ٢٠ من اتفاقية مكافحة التعذيب وكذلك دعوة مجموعة العمل للاعتقال التعسفي لزيارة البحرين، وبذلك تفي بوعودها أمام اللجنة الفرعية في دورتها الاخيرة. وتعتبر قضيتا التعذيب والاعتقال التعسفي مهمتين في البحرين، وذلك بسبب العدد الكبير من المعتقلين السياسيين حيث هناك ٢٠٠٠ سجين سياسي في البحرين حسب تقديرات الصليب الاحمر الدولي.

سيدي الرئيس: ان ذلك يمثل ما معدله سجين سياسي لكل مائتي مواطن . ويتهم العديد من السجناء السياسيين باثارة الارهاب والعنف او عصيان النظام. ان بعض قادة الشيعة الدينيين مثل الشيخ الجمري معتقلون استنادا لهذه الاتهامات. والشيخ الجمري نفسه اعتقل للمرة الاولى في أبريل ١٩٩٥ ويحاكم حاليا أمام محكمة أمن الدولة. ان دولة البحرين هي الوحيدة التي تنفي مواطنيها قسرا من الذين تعتبرهم معارضين سياسيين وتمنعهم من الرجوع الى وطنهم. وهناك عائلات من ثلاثة أجيال في المنافي بدون وثائق بحرينية.

سيدي الرئيس: يتوجب علي البحرين ان تظهر للمجتمع الدولي بالاعمال وليس بالوعود، خططها لمعالجة انتهاكات حقوق الانسان الواسعة لمواطني البحرين. ان حماية السجناء السياسيين يجب ان تحظى باهتمام كبير وأول خطوة لمعالجة ذلك هو تنفيذ البحرين فورا لوعودها امام اللجنة الفرعية برفع تحفظها على المادة ٢٠ ودعوة مجموعة عمل للاعتقال التعسفي».

كما تطرقت منظمة هيومن رايتس ووج الامريكية للوضع في البحرين في مداخلتها التي جاء فيها ما يلي: «ترحب منظمة مراقبة حقوق الانسان (هيومن رايتس ووج) باعلان حكومة البحرين خلال اللجنة الفرعية عن موافقتها على تقديم دعوة لمجموعة العمل للاعتقال التعسفي لزيارة البحرين. ان منظمتنا ما تزال تستلم تقارير عن اعتقالات تعسفية واعتداءات جسدية من قبل قوات الامن. ولا توفر الحكومة معلومات حول هويات الاشخاص المعتقلون بمن فيهم أولئك

يوميات الانتفاضة في شهر ابريل ١٩٩٩

تمت تبرئتهم في بعض الحالات. ولا يسمح لأي منظمة لحقوق الانسان بالعمل داخل البحرين، وترفض الحكومة طلبات المنظمات الدولية لحقوق الانسان للقيام بزيارات لتقصي الحقائق، كما ذكر انها تهدد محامي الدفاع اذا ما قدموا معلومات حول الاعتقال ومحاكمات محكمة امن الدولة الى الصحافة او المراقبين الدوليين». وتجدر الاشارة الى ان مداخلة منظمة هيومن رايتس ووج تطرقت كذلك الى انتهاكات حقوق الانسان في رواندا وكولومبيا، الامر الذي يشير الى فظاعة ما يجري في غرف التعذيب البحرينية.

٢٦ أبريل

● خرجت صباح اليوم مسيرات عملاقة في شوارع العاصمة، المنامة، بمناسبة يوم العاشوراء. وشارك في تلك المسيرات عشرات الآلاف من المواطنين رافعين هتافاتهم المعتادة. وشوهدت عناصر من قوات الشغب الاجنبية عند مداخل العاصمة في اليومين الماضيين، وكانت هناك محاولات يائسة من بعض عناصرها لمنع المواطنين من المشاركة في المواكب العملاقة التي استمرت ساعات متواصلة. وقال بعض المواطنين انهم بذلوا جهودا للدخول الى العاصمة من منافذ غير معتادة وذلك لتحاشي مواجهة قوات الشغب الاجنبية. وسعى المواطنون للالتزام بسياسة التهدئة بشكل عام التي انتهجت منذ وفاة الامير السابق وذلك لتوفير الفرصة للامير الجديد للقيام بالاصلاحات السياسية المطلوبة. وكان جهاز التعذيب الحكومي يصر على رفض المطالب الوطنية التي من بينها اعادة العمل بالدستور والمجلس الوطني المنتخب بحجة انه لا يمكن الاستجابة لتلك المطالب في اجواء التوتر السياسي. وقد مضى قرابة الشهرين على القرار التاريخي الذي اتخذته المعارضة بوقف الاحتجاجات.

● ولكن بالرغم من التزام الهدوء فقد حدثت في اليومين الماضيين بعض الاعتقالات في الدراز والمنامة. واعتدت قوات الشغب على منطقتي البلاد القديم ومني وازالت قطع السواد التي علقت بمناسبة استشهاد الامام الحسين بن علي في تحرش واضح بالمواطنين. كما حاول بعض الصحافيين بث الفتنة في الصف الوطني وذلك بالنيل من المعتقدات الدينية لقطاع كبير من المواطنين والاستهزاء بهم. وشددت المعارضة على تجاهل ما يكتبه اصحاب الاقلام المسمومة التي صمتت عن معاناة الشعب طوال السنوات الاربع الماضية وأيدت سياسات التعذيب ضمنا او صراحة، ولم تتطرق قط الى المطالب العادلة لشعب البحرين البطل.

● وعلى صعيد آخر أبعدت السلطات البحرينية قبل بضعة أيام المواطن الشيخ حسن علي عبد الوهاب العصفور، ٣٢، لدى عودته الى البلاد. وكان هذا المواطن يتلقى دراساته الدينية في مدينة قم الايرانية، وتم تجديد جواز سفره البحريني في وقت سابق من هذا الشهر من خلال السفارة البحرينية في طهران. وفي اثر ذلك قرر العودة الى البلاد مع كل من طفلته وزوجته لزيارة اهله وذلك عن طريق دبي والسعودية. ولدى عبوره جسر البحرين – السعودية منعت زوجته من الدخول وتم إبعادها، بينما سلمت طفلته الى اهله في البحرين، وتم اعتقاله بضعة ايام. وبعد ذلك أبعد الشيخ حسن العصفور مع طفلته الى الامارات العربية. والبحرين هي البلد الوحيد في العالم الذي يبعد مواطنيه قسرا. وهناك الآن مئات المواطنين المبعدين الذين ترفض السلطات السماح لهم بالعودة.

● وفي هذا الاطار استلم بعض المنفيين البحرينيين في لندن نسخة من رسالة مجهولة المصدر تحثهم على الاتصال بالسفارة البحرينية في العاصمة البريطانية للاعتذار وطلب السماح بالعودة الى الوطن. وعلى مدى السنوات الماضية كان للمعارضة موقف واضح يطالب الحكومة بالسماح لجميع البحرينيين المنفيين بالعودة الى البلاد بدون قيد أو شرط. وحثت المعارضة على عدم التقدم بأي اعتذار لاية جهة لان العودة الى الوطن حق طبيعي للمواطنين تكفله القوانين الدولية وينص عليه دستور البلاد. ويعتقد ان جهاز المخابرات البحرينية يسعى لتفتيت الصف الوطني بخلق بلبلة في الاوساط وبث اشاعات لا أساس لها من الصحة تهدف لضرب العمل الوطني المتماسك. وجاء ابعاد المواطن الشيخ حسن العصفور ليؤكد ان الحكومة مستمرة في سياسة الابعاد الا لبعض الافراد الذين تعتقد السلطة ان وجودهم في البلاد يخدم مصالحها. ومن الشروط التي فرضت على البعض الوقوف بوجه الشعب وذلك بالتشكيك في الاهداف الوطنية واثارة اللغط حول تضحيات المواطنين والجدوى من المطالب الوطنية. وعلق بعض المراقبين على ذلك بالقول انه لولا الانتفاضة المباركة وشعور سلطات التعذيب بالحاجة الى «غطاء» لما سمحت لهؤلاء بالعودة الى البلاد. وناشدت المعارضة المواطنين بالتلاحم ورص الصفوف استعدادا للمرحلة السياسية المقبلة التي ستتضح معالمها بعض انتهاء فترة الحداد في الاسبوع الاول من شهر يونيو المقبل.

٢٨ أبريل

● عبر مراقبون ودبلوماسيون عن تقديرهم العميق للالتزام الذي اكده المواطنون بمبادرة وقف الاحتجاجات، ذلك الالتزام الذي تجسد في المسيرات العاشورية العملاقة التي خرجت في اليومين الماضيين في عدد من مناطق البلاد. وقال هؤلاء ان هذا الموسم كان أهدأ موسم شهدته البلاد منذ سنوات. وكان واضحا ان مسيرات العاصمة يوم امس الاول جسدت صدق المواطنين في موقفهم آملين ان ينعكس ذلك ايجابا على موقف الامير من المطالب الشعبية العادلة. وقال هؤلاء انهم لم يتوقعوا هذا القدر من الالتزام في الوقت الذي حاولت فيه قوات الامن في الايام التي سبقت الموسم القيام باستفزازات واسعة للمواطنين من خلال فرض قوانين جديدة على استعمال مكبرات الصوت وخروج المواكب الموحدة واستمرار اغلاق عدد من المآتم. وكانت مسيرات السنابس يوم امس الاول قوية كذلك وعكست الروح الجديدة لدى المواطنين. وقال هؤلاء المراقبون والدبلوماسيون ان من الصعب على الامير تجاهل هذه الحقيقة التي فشلت سياسات القمع والارهاب التي مارسها رئيس الوزراء في العهد السابق في تحقيق شيء منها. واضافوا ان المواطنين بسلوكهم هذا اكدوا انهم يستحقون موقفا مماثلا من الامير يتجاوز مخلفات الحقبة السابقة التي اتسمت بالسلبيات والاتهامات المتبادلة، والتي استعملت فيها قوى التعذيب أقسى الاساليب للانتقام من المواطنين. هذا بالرغم من ان هذه القوى ما تزال تسعى لتعكير الاجواء بالاصرار على عدم السماح بفتح مآتم الدراز التي بقيت مغلقة للسنة الثانية على التوالي. ولم يعد امرا خافيا على احد وجود قوى تبذل كل ما لديها من جهود لتوفير الذرائع لعدم القيام بأي اصلاح سياسي.

أحرار معهد التدريب:
الامير مطالب باصلاحات سياسية

وزع الشهر الماضي بيان موقع باسم «أحرار معهد البحرين للتدريب» جاي فيه ما يلي:

بسم الله الرحمن الرحيم

التغيير مطلوب

البرلمان هو الوحدة الأساسية في المجتمع المتحضر. وقد ادت التغيرات في البيئة السياسية العالمية إلى زيادة معدل المشاركة في عملية صنع القرار. لذا على الأمير الجديد أن يعمل مع المعارضة على منع التدهور العام في الالتزام الديمقراطي وإنعاش الحياة الشعبية القائمة على أساس الانفتاح. إن الديمقراطية هي عبارة عن حالة من الكمال السياسي والاجتماعي، والمحافظة عليها هو من أهم الواجبات لأنها تحدد نوعية الحياة التي نعيشها. وكخطوة أولى تجاه الديمقراطية فإن الأمير الجديد مطالب بان يفرج عن جميع المعتقلين السياسيين وذلك لإظهار اهتمامه بمطالب شعبه السياسية. إن تدهور صحة الشيخ عبد الأمير الجمري نتيجة للمعاملة السيئة من قبل قوات الأمن قد يجر الأمور إلى مرحلة مواجهة التي بدورها قد تؤدي إلى اضطرابات غير محمودة العواقب. وعلى هذا فإن الأمير الجديد يجب أن يجري تحقيقا في الأمر بحذر وأن لا يعطي قوات الأمن المجال لضعضعة الخطوات الخيرة التي اقدمت عليها المعارضة لتسوية الأزمة .

وفي هذا الوقت فإن الأمير الجديد يواجه مسؤولية الإصلاح السياسي وذلك لإنهاء الأزمة والسير في خطوات سريعة لإعادة بناء البلد من أجل تحقيق المزيد من النجاح في مختلف الميادين. إننا على عتبة الفية جديدة والديمقراطية ضرورة ليست لنا فقط وإنما للأجيال القادمة. اما في الوقت الحالي فإن النظام السياسي القائم يعاني من تلوث ناشئ من الديكتاتوريين الذين استغلوا البيئة غير الديمقراطية لصالحهم وقاموا على إثر ذلك بإصدار القوانين التي تخدم مصالحهم. ونتيجة لذلك، فقد عانى الشعب من القتل غير القانوني للأبرياء، الاعتقال التعسفي للأبرياء إلى مدد طويلة الأجل بدون تهم.

لم تعد النماذج القديمة في الرقابة على الإعلام قادرة على ارواء ظمأ الشعب في ظل حياة سريعة التغير. ولتحسين مستوى التعليم يجب أن يتاح لجميع البحرينيين على حد سواء وسائل الوصول إلى جميع المصادر المتوفرة، كما أن منع وصول صوت المعارضة إليهم لم تعد الطريقة الذكية للسيطرة على الوضع الداخلي. ولا يمكن تحقيق التطوير من قبل الأمير الجديد إلا بمشاركة فعالة من الحكومة والمعارضة وأفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة. وكبحرينيين يجب علينا أن نضم صوتنا إلى كل

صوت يدعو إلى الديمقراطية. إن حب الانتفاضة وقادتها والفخر بالانتماء إليهم ينبع من إحساس كل فرد بهويته الجامحة. وتتجسد هذه الهوية في المشاركة المستمرة في النشاطات السياسية ضد الديكتاتوريين حتى إعادة البرلمان، وتزدهر بإندماج الشعب كجماعة متكاتفة تعمل في سبيل تحقيق هذا الهدف النبيل الذي يضمن استمرار البلد ونماءه ورقيه.

وسوف تبقى الانتفاضة تحقق النجاحات على مختلف الأصعدة والأهداف. وبعون من الله عز وجل فإننا لم نهزم منذ بداية الانتفاضة وإلى الآن من قبل الديكتاتوريين. وختاما يبدو أن الديمقراطية تعتبر الحل الأمثل لإنشاء مجتمع آمن يعيش في بيئة آمنة ومتطورة.

أحرار معهد البحرين للتدريب
٢٣ ٤-١٩٩٩

حيث ما يزال ناشطو حقوق الانسان قلقين من استمرار القمع داخل السجون وانتهاك حقوق الانسان على مستوى واسع. ويطالب هؤلاء بالافراج عن المعتقلين السياسيين كخطوة اولى على طريق الاصلاح السياسي. وفي الدار البيضاء حضرت قضية البحرين بقوة في اجتماع كان الاول من نوعه ضم نشطاء عربا في مجال حقوق الانسان. وحضر اللقاء الذي استمر ثلاثة ايام واختتم يوم امس الاول ناشطون من ١٥ دولة عربية، قالوا ان الصورة العامة ما زالت قاتمة مقارنة بالتطور الحاصل بمناطق اخرى من العالم. وجاء في البيان الختامي : «المؤتمر يعبر عن قلقه لاستمرار افتقار عدد من البلدان العربية الى البنية القانونية العصرية بما في ذلك غياب دستور وبرلمان ونظام قضائي حديث واستمرار رفضها للمعايير الدولية لحقوق الانسان. وهذا الحال ينطبق على المملكة العربية السعودية وعدد من بلدان الخليج». وجاء في الاعلان: «توقف المؤتمر طويلا ازاء استمرار اعمال القمع الشامل للحقوق والحريات الاساسية واستمرار بناء قانون يقوم على تشريع القسوة والعنف في العراق وليبيا سوريا والسودان والبحرين، رغم انضمامها الى عدد م اهم المعاهدات والاتفاقات الدولية وشيوع انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان». وانتقد الاجتماع المعايير المزدوجة لدى بعض الدول الكبرى ازاء قضايا حقوق الانسان، ويعتبر الاجتماع خطوة مهمة جدا حيث سمح لناشطين في مجال حقوق الانسان من دول عديدة بحضوره والتحدث فيه بحرية. وحضر المؤتمر السيد عبد الهادي الخواجة كممثل عن منظمة حقوق الانسان في البحرين التي تتخذ من الدنمارك مقرا لها. واطلع الحاضرون على نماذج من الانتهاكات لحقوق الانسان التي ارتكبت في عهد الامير السابق.

● ومن جهة اخرى احتوى التقرير الفصلي الاخير الذي يصدر عن وحدة المعلومات التابعة لمؤسسة «الايكونوميست» البريطانية تحليلاً موضوعيا للوضع العام في البلاد بلحاظ البعد الاقتصادي. وقال ان الوضع معقد بسبب المواقف المتصلبة لرئيس الوزراء ووزير الداخلية تجاه المعارضة. وتنبأ بازدياد عجز الميزانية العامة. وذكر ان التوتر قد يتصاعد فيما لو استمرت المعاملة القاسية للشيخ الجمري. وتجدر الاشارة الى ان التقرير تم اعداده قبل وفاة الامير السابق، وانذاك لم يتطرق الى آفاق التغيير في العهد الجديد.

معا لاحياء موسم الشهداء

يسقط الشهيد مضرجا بدماء الشهادة فتهتف له الحياة، ويعلو صوت العدالة، وتتهاوى رموز الشر. وكلما مر ذكره على الالسن هتفت له القلوب والعقول، واسترجعت الذاكرة ذكراه العطرة وتحدث الناس بتاريخه المجيد. ويكفي الشهداء فخرا ان القرآن صنّفهم الى جانب الانبياء والصديقين، وأكد خلودهم مدى الحياة، فلا يعرف الموت سبيلا اليهم، فهم أحياء عند ربهم يرزقون، فرحين بما آتاهم ربهم من فضله ويستبشرون بالذين لم يلحقوا بهم ألا خوف عليهم ولا هم يحزنون. ما الذي يجعل شهداء كربلاء حاضرين في ذاكرة الكثيرين حتى اليوم؟ لماذا يطير جعفر الطيار بجناحيه في الجنة؟ عدالة القضية وصدق إيمان المرء بها وسيل الدماء غزيرة من أجلها ورعاية الله للمسيرة، كل ذلك يجعل من الشهادة عنوانا لكل ما هو خير، بينما لا يحظى القتلة من الذكر الا بما هو سيء وشر. يحتفي الناس بذكريات الشهداء طوعا وبارادة ذاتية محضة، بينما يسعى الجلادون لتخليد ذكريات امواتهم بالقوة والعنف والاكراه، فيجبرون المستضعفين على التظاهر بالحزن والاسى، ولكن ذلك لا يبقى طويلا، فسرعان ما يغيب المتجبر عن الذاكرة، ويشرع التاريخ في تشريح تاريخه الاسود قبل ان تنتهي الديدان من عملها في جسده.

وليس من هدف أسمى من طلب العدالة والحق السليب والدفاع عن الدين والعرض، وكلها اجتمعت في شهداء كربلاء، وتجسدت كذلك في شهداء الاسلام عبر التاريخ. وعندما يفوق عدد السجون وغرف التعذيب في بلد عدد مستشفياتها يزداد الشهداء وتكل سواعد الجلادين من التعذيب، ولكن كل قطرة دم طاهرة تسقط من جسد شاب مجاهد، تضيف صفحة حمراء الى تاريخ الامة وتروي شجرة الحرية فيها. وهيهات يذل شعب معطاء يتسابق شبابه في ميدان الشهادة معلنين التمرد على قوى التعذيب والبطش والارهاب فيها. لقد بطش الامويون بالاحرار الذين رفضوا تحويل الخلافة الى ملك وراثي بغيض، واعتقلوا العلويين وعذبوهم وقتلوهم بشتى الوسائل. ثم حاولوا بدافع من اليأس منع ذكر الشهداء وتعقبوا ذوي الضمائر الحية والمناضلين في أصقاع البلاد الاسلامية، فلم يتحقق لهم ذلك. فدماء الشهداء تصنع تيارا تغييريا يجتث جذور البطش والانحراف ويحرك مشاعر الامة كلما تذكرت ما تعرض له اولئك الشهداء من بطش وتعذيب وقمع. تاريخ تكتبه الدماء لا تستطيع وسائل التضليل والتشويش والتحريف القضاء عليه لان الدماء أبلغ من لغة الكذب والدجل. وصرخات اليتامى والثاكلات لا تنتهي بمرور الوقت بل تتحول الى صرخات ثأر تتجدد مع استمرار البطش الرسمي وسياسات التنكيل والتصفية والتحريف.

وثمة حقيقة لا بد من التأكيد عليها، وهي ان تاريخ الشهداء يبقى حيا حتى لو تغيرت الظروف، وذوو الضمائر الحية لا يمكن ان ينسوء شهداءهم، فلكل شهيد تاريخ محفور في قلوب محبيه من اهله وابناء شعبه، وإحياء ذكريات الشهداء تعبير عن الوفاء لهم من جهة وعن وعي الامة وارتباطها بقضيتها من جهة اخرى. وحتى لو تغيرت الظروف فان للشهداء حقا على الامة ان لا تنساهم ولا تخذلهم ولا تبيع قضيتهم ولا تمحو ذكراهم من ذاكرتها. وإحياء ذكرياتهم له بعد أخلاقي يرتبط بمعاني الوفاء والصدق مع النفس، وعلى الحاكم ان لا ينظر اليه بعين التحدي. فاما ان تكون القضية التي استشهد من اجلها الشهداء ما تزال قائمة، ويكون تذكر الشهداء استمرارا لتلك القضية وفصلا من فصولها. واما ان يكون العهد الذي وقف الشهداء بوجهه قد انتهى، وبالتالي فان أحياء ذكرياتهم ليس موجها ضد النظام السياسي القائم بل يرتبط بواجب تعظيم الشعائر والوفاء وتذكر التضحيات التي ادت الى تغير الحال.

في عالم تتعمق فيه مشاعر الكراهية للمناضلين والمجاهدين، يسعى البعض لطمس معالم من قدموا أسمى التضحيات من اجل مبادئهم وقيمهم. وتحت عناوين متباينة تطرح تبريرات لعدم احياء ذكرى الشهداء. ويصبح أبطال مثل نضال النشابة وحميد قاسم وحسين العشيري وسعيد الاسكافي ونوح آل نوح، موضوعا للتجاهل ومصداقا للطمس. وهناك قوى ظاهرة وخفية تسعى لتبرير ضعفها وتداعي موقفها بطمس آثار أبطال الامة الذين صنعوا لها الامجاد وكشفوا للعالم فظاعة قوى التعذيب التي تبطش بها. وان من الخطأ الكبير ان تكون هناك مساومة على الشهداء وحقوقهم التي في مقدمتها إحياء ذكرياتهم. واذا كان شهداء كربلاء يحظون بهذه المكانة العظيمة في نفوس المسلمين فان شهداء أوال الذين تكلموا حين سكت الخانعون، وصمدوا حين انهزم عشاق الدنيا، وضحّوا بأنفسهم عندما عزّ المضحون، معالم لامعة على طريق الحرية لن نسمح يوما بطمسها، ولن نساوم على ما لهم علينا من حقوق. فتاريخ البلاد كتبته دماؤهم، وأمجاد الشعب صنعتها تضحياتهم، وصرخاتهم التي دوّت بوجه القتلة والسفاحين هي التي أوصلت قضية الشعب المظلوم الى أسماع العالم في كل مكان. هنا سقط حسين الصافي، فأينعت شجرة باسقة في نفوس المجاهدين، وهناك خرّ محمد يوسف عطية مضرّجا بدمائه فهتفت الحمائم فوق رأسه بخلود قضيته، وهناك استشهد علي طاهر وحسن طاهر وفاضل عباس مرهون وعلي أمين محمد والهانيان وسواهم، فسجّلوا تاريخا جديدا لأوال. انهم هم الاحياء ومن يمنع احياء ذكراهم في عداد الموتى. قطرات دم كربلائية سقطت على تراب أوال فأينعت فيها شجرة الاباء والكبرياء والشموخ والشمم، وهيهات للاحرار ان يستسلموا يوما للطغاة والقتلة.

بقايا نضال

وحيدا على هامة المجد تمضي وحيدا
تقلب طرفك في الدرب حرا فريدا
تناغي الثريا وكل الثرى كان بيدا
وفي قلبك الحر كان التحدي عنيدا
تنوء بحمل الهموم وكنت الحديدا
تصوغ لشعبك شعر الإبا والنشيدا
وتكسر رغم ظلام الليالي القيودا
أراك تناجي هواك وتبكي سعيدا
سلام عليك وبشراك فجرا جديدا
وفي كل يوم أرى لك عمرا مديدا

طريق أوال أمامك يبدو بعيدا
وتبكي بدور المحاق وتنعى الشهيدا
ويمضي الكثيرون لا يحسنون الصمودا
وأنت هناك كطود أبى ان يحيدا
يودعك الآخرون ويخشون ألا تعودا
بقيت وفيا لشعبك ترعى العهودا
تكل السيوف وسيفك أمضى حدودا
تقدم بوجه الطغاة وشق اللحودا
ففي ناظريك النضال تجلى وجودا
على نهج سبط الرسول ستبقى شهيدا

الوساطات المطلوبة قبل تنصيب الأمير - التتمة من ص ١

ومع اقتراب موعد تنصيب الامير الحالي، المتوقع ان يكون في الاسبوع الاول من شهر يونيو، اي بعد مرور ثلاثة شهور على وفاة الامير السابق، فان اصدقاء البحرين من حكومات او جهات سياسية مطالبون بحث الامير على القيام بخطوات اصلاحية جادة في البلاد وعدم التلكؤ في ذلك. ولقد اثبتت حالة الهدوء التي سادت البلاد في الاسابيع الاخيرة وخصوصا في موسم العاشوراء الاخير ان شعب البحرين المسالم مستعد للتعاون في مقابل حصوله على قدر من حريته التي كفلها الدستور، واحترام حقوقه الديمقراطية والانسانية وفقا للدستور ايضا. وان ما حدث في البلاد في الآونة الاخيرة من هدوء واستقرار انما هو نتيجة جهود المعارضة في الداخل والخارج وان الوضع قد يتغير اذا بقي الوضع على ما هو عليه بعد تنصيب الامير. وهنا مطلوب من قوات التعذيب ان تتوقف عن الاعتقالات واستهداف ابناء البحرين الابرياء في اطار سياسة العمل الاستباقي الذي يباغت الطرف الآخر قبل ان يستطيع القيام بشيء. فابناء البحرين قادرون على التحرك متى شاؤوا لاسترجاع حقوقهم، وان تجربة السنوات الخمس الماضية ما تزال ماثلة اما اعين الجميع. ومهما حاول الاعلام المحلي الرخيص ان يفعل ويقول فان لدى شعب البحرين القدرة على التحرك السلمي الواسع لكشف ممارسات اجهزة التعذيب امام الرأي العام العالمي. وسوف تشهد السنوات المقبلة المزيد من التحرك على الساحة الحقوقية الدولية لضمان حصول ابناء البحرين على حقوقهم المشروعة.

مطلوب من اصدقاء حكومة البحرين التحرك العاجل للضغط على الامير الجديد لتبني مشروع اصلاحي متكامل يبدأ باطلاق سراح المعتقلين جميعهم ويصل الى اعادة العمل بدستور البلاد وانتخاب المجلس الوطني. هذه هي الرسالة التي يود شعب البحرين ايصالها الى العالم ايمانا منه بالشفافية والانفتاح والممارسات السلمية. ان امير البحرين سوف يستمتع بحكمه اذا تحرك بسرعة لحل المشكلة وتجاوز محاولات التصعيد من قبل جهاز التعذيب. هؤلاء الاصدقاء يستطيعون التحدث الى الامير بسهولة، لاقناعه بضرورة القيام بمبادرة جادة لتطوير الوضع السياسي وادخال الاصلاحات السياسية المطلوبة في اطار مصالحة وطنية واسعة. ولا يجدي الوضع شيئا ان يسعى جهاز التعذيب الى الاصرار على تمزيق وحدة الشعب كما فعل خلال موسم العاشوراء عندما أصر على ان لا تكون هناك مواكب مشتركة. يجب ان لا تضيع الفرصة الاخيرة لان تبعاتها ستكون غير حميدة وسوف يخسر الجميع منها.